

المُعْرَب

(تفسير كتاب القوايى للأخفش) لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)
حديث الأصل المخطوط ومنهج التحقيق والاستدراك

د. وليد محمد السراقبي* 

• عَيْنُ عَلَى عِلْمِ الْقَوَائِي :

رُبَّمَا كَانَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ الْفَرَاهِيدِيِّ (ت ١٧٥ هـ) أَوَّلَ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ الَّذِينَ تَكَلَّمُوا فِي عِلْمِ الْقَافِيَّةِ، حَدَّثَهَا، وَأَنْوَعَهَا، وَعُيُوبَهَا، وَلَعَلَّهُ «لَمْ يَتَجَاوَزْ لِقَاءَ مَا تَهَدَّى إِلَيْهِ مِنْ أُصُولِ هَذَا الْعِلْمِ وَمَسَائِلِهِ عَلَى أَصْحَابِهِ إِلَى التَّأْلِيفِ فِيهِ كَمَا أَلَّفَ فِي صُنُوهِ عِلْمِ الْعَرُوضِ الَّذِي هُوَ وَاضِعُهُ وَمُسْتَنْبِطُ قَوَائِينِهِ وَعَلَيْهِ أَيْضًا»^(١).

أَمَّا مَنْ خَلَفَهُ، فَقَدْ وَضَعَ سِيَبُويَه (ت ١٨٠ هـ) كِتَابًا فِي (الْقَوَائِي)، وَكَانَ ابْنُ جِنِّي أَوَّلَ مَنْ ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ (المُعْرَب) هَذَا مَرَّةً وَاحِدَةً فَحَسَبَ^(٢)، وَظَلَّ كِتَابُ سِيَبُويَه هَذَا مَوْضِعَ أَخْذٍ وَرَدٍّ، حَتَّى قَامَ الْأَخُّ الدَّكْتُورُ سَيْفُ الْعَرِيفِي بِتَحْقِيقِ كِتَابِ (الْقَوَائِي)^(٣) وَإِثْبَاتِ نِسْبَتِهِ إِلَى سِيَبُويَه، فَأَوْفَى عَلَى الْغَايَةِ، وَقَطَعَ بِذَلِكَ قَوْلَ كُلِّ خَطِيبٍ.

ثُمَّ تَوَالَتِ التَّأْلِيفُ فِي هَذَا الْفَنِّ، فَمِمَّنْ أَلَّفَ فِيهِ وَوَصَلَ إِلَيْنَا تَأْلِيفُهُ: الْمَازِنِيُّ^(٤) (ت ٢٤٨ هـ)، وَالْمُبَرِّدُ^(٥) (ت ٢٨٥ هـ)، وَابْنُ كَيْسَانَ^(٦) (ت ٩٩ هـ)، وَأَبُو الْحَسَنِ الْعَرُوضِي^(٧) (ت ٣٢٤ هـ)، وَالطَّيِّبُ بْنُ عَلِيٍّ التَّمِيمِيُّ^(٨) (ق ٤ هـ)، وَابْنُ السَّرَاجِ الشَّنْتَرِيْنِيُّ^(٩) (٥٤٩ هـ)، وَأَبُو الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيُّ^(١٠) (ت ٥٧٧ هـ)، وَغَيْرُهُمْ.

(*) كلية الآداب / جامعة حماة - سوريا



أَمَّا الْمُصَنَّفَاتُ الَّتِي لَمْ تَصَلْ إِلَيْنَا -بَعْدُ-، فَقَدْ ذُكِرَ أَنَّ بَعْضَهُمْ وَضَعَ كِتَابًا فِي (عِلْمِ الْقَوَائِي)، مِنْهُمْ: خَلْفُ الْأَحْمَرُ^(١١١) (ت ١٨٠هـ)، وَأَبُو عَلِيٍّ بْنِ الْمُسْتَنِيرِ الْمَعْرُوفِ بِـ (قَطْرِبِ)^(١١٢) (ت ٢٠٦هـ)، وَالْفَرَاءُ^(١١٣) (ت ٢٠٧هـ)، وَأَبُو عُمَرَ الْجَرْمِيِّ^(١١٤) (ت ٢٢٥هـ)، وَأَبُو إِسْحَاقَ الزَّجَاجِ^(١١٥) (ت ٣١٠هـ)، وَنُفْطَوِيهِ^(١١٦) (ت ٣٢٣هـ)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الزَّجَاجِيِّ^(١١٧) (ت ٣٣٩هـ)، وَابْنُ سَيْدِهِ^(١١٨) (ت ٤٥٨هـ)، وَعَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ^(١١٩) (ت ٤٧١هـ)، وَغَيْرُهُمْ.

وَلَكِنَّ الْكِتَابَ الَّذِي وَصَلْ إِلَيْنَا مُكْتَمَلًا فِي هَذَا الْعِلْمِ هُوَ كِتَابُ (الْقَوَائِي)^(٢٠) لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ سَعِيدِ بْنِ مَسْعَدَةَ (ت ٢١٥هـ)، مَوْلَى بَنِي مُجَاشِعِ بْنِ دَارِمِ بْنِ مَالِكِ التَّمِيمِيِّ، وَهُوَ الَّذِي شَهَرَ بِـ (الْأَخْفَشِ الْأَوْسَطِ)، وَكَانَ النَّحَاةَ يَكْتَفُونَ فِي الْغَالِبِ بِذِكْرِهِ بِلِقَبِ (الْأَخْفَشِ) مُجَرَّدًا مِنْ أَيِّ تَخْصِيصٍ، وَهُمْ يُرِيدُونَهُ، فَقَدْ كَانَ أَكْثَرَ الْأَخْفَشَةِ شَهْرَةً، وَأَبْعَدَهُمْ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ عَوْرًا، فَقَدْ عُرِفَ بِلِقَبِ (الْأَخْفَشِ) أَحَدَ عَشَرَ نَحْوِيًّا^(٢١)، أَشْهُرُهُمْ ثَلَاثَةٌ، هُمْ: الْأَخْفَشُ الْأَكْبَرُ، أَبُو الْخَطَّابِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَجِيدِ (ت ١٧٧هـ)، مِنْ أَهْلِ هَجَرَ وَمَوَالِيهِمْ، وَالْأَوْسَطُ، وَهُوَ صَاحِبُنَا، وَالْأَصْغَرُ، أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ الْفَضْلِ النَّحْوِيِّ (ت ٣١٥هـ)، أَحَدُ أَصْحَابِ الْمُبَرِّدِ وَتَعَلَّبَ.

وَقَدْ كَانَ كِتَابُ (الْقَوَائِي) لِلْأَخْفَشِ أَصْلًا لِكُلِّ مَنْ وَضَعَ كِتَابًا فِي هَذَا الْعِلْمِ مِمَّنْ جَاءَ بَعْدَهُ، فَكَانُوا يَعُولُونَ عَلَيْهِ كَثِيرًا، إِذْ كَانَ فِي نَظَرِهِمْ مَوْئِلَ أَصُولِ هَذَا الْعِلْمِ، فَلَمْ يَعْرِ كِتَابٌ مِنْ كُتُبِ هَذَا الْعِلْمِ مِنْ

الْإِتِّكَاءِ عَلَيْهِ، وَالنَّقْلِ عَنْهُ، أَوْ حِكَايَةِ مَا يَقُولُ بِهِ وَيَذْهَبُ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ، أَوْ ذَاكَ، وَكَانُوا بَيْنَ مُصَرِّحِ بِذَلِكَ أَوْ مُضْرِبِ عَنْ ذِكْرِهِ صَفْحًا. وَكَانَتْ شَهْرَةً كِتَابُ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ وَجَمَعَهُ أَصُولَ (عِلْمِ الْقَوَائِي) بِاعْتِنَاءِ لِأَبِي الْفَتْحِ عُثْمَانَ بْنِ جِنِّي (ت ٣٩٢هـ)، عَلَى التَّصَدِّي لِشَرْحِهِ، وَكَشَفِ غَوَامِضِهِ، وَالتَّنْقِيحِ عَنْ دَقَائِقِهِ، وَالاِحْتِفَالِ بِبَسِطِ مَسَائِلِ هَذَا الْعِلْمِ، فَإِنَّ «عِلْمَ الْقَوَائِي»، وَإِنْ كَانَ مُتَّصِلًا بِالْعَرُوضِ وَكَالْجُزْءِ مِنْهُ، لَكِنَّهُ أَدَقُّ وَالْأَطْفُ مِنْ عِلْمِ الْعَرُوضِ، وَالنَّاطِرُ فِيهِ مُحْتَاجٌ إِلَى مَهَارَةٍ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ وَالِاشْتِقَاقِ وَاللُّغَةِ وَالْإِعْرَابِ. وَهُوَ مَعَ قَرِيبِهِ، صَعْبُ الْمَرَامِ، سَامِي السَّمَلِخِ، وَعَرُ الْمَسْلَكِ^(٢٢)، فَوَضَعَ كِتَابًا فِي شَرْحِهِ سَمَّاهُ (المُعْرَبِ).

● ابنُ جِنِّي وَكِتَابُهُ فِي شَرْحِ (الْقَوَائِي) لِلْأَخْفَشِ

١) تَأْصِيلُ عُنْوَانِ الْكِتَابِ

تَعَدَّدَتِ الْعُنَاوِينُ الَّتِي يُذَكَّرُ بِهَا كِتَابُ ابْنِ جِنِّي فِي شَرْحِ قَوَائِي الْأَخْفَشِ، فَكَانَ عَلَى غَيْرِ مَا صِيغَتْ، مِنْهَا:

أ- (المُعْرَبِ)، مُجَرَّدٌ مِنْ أَيِّ بَيَانٍ أَوْ وَصْفٍ يَلْحَقُ الْأِسْمَ، وَبِهَذَا الْأِسْمِ ذَكَرَهُ مُؤَلِّفُهُ ابْنُ جِنِّي فِي بَعْضِ كُتُبِهِ، وَابْنُ النَّدِيمِ وَابْنُ سَيْدِهِ، وَالْمُهَلَّبِيُّ وَابْنُ مَنْظُورٍ وَأَبُو حَيَّانِ الْأَنْدَلِسِيُّ وَالْعَبِيدِيُّ، وَالزَّيْبِيدِيُّ^(٢٣).

ب- (المُعْرَبُ فِي الْقَوَائِي)، وَهُوَ الْأِسْمُ الَّذِي تَفَرَّدَ بِذِكْرِهِ السَّرِيُّ الرَّفَاءُ (ت ٣٦٢هـ)^(٢٤).

ت - (المُعْرَبُ فِي شَرْحِ الْقَوَائِي) (٢٥).

ث - (المُعْرَبُ فِي شَرْحِ الْقَوَائِي)، وَالغَالِبُ أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ تَصْحِيفِ الْأَسْمِ السَّابِقِ (٢٦).

ج- ذَكَرَ يَاقُوتٌ أَيْضاً أَنَّ لِابْنِ جَنِّي كِتَاباً أَسْمَاهُ: (شَرْحُ الْكَافِي فِي الْقَوَائِي)، وَذَكَرَهُ الْقِفْطِيُّ بِاسْمِ: (الْكَافِي فِي شَرْحِ قَوَائِي الْأَخْفَشِ)، وَذَكَرَهُ ابْنُ خَلْكَانَ بِاسْمِ: (الْكَافِي فِي شَرْحِ كِتَابِ الْقَوَائِي لِلْأَخْفَشِ) (٢٧)، وَالرَّاجِحُ عِنْدَنَا أَنَّهُ كِتَابُ (المُعْرَبِ) عَيْنُهُ.

وَفِي مُقَابِلِ ذَلِكَ اقْتَصَرَ بَعْضُ مَنْ تَرَجَّمَ لِابْنِ جَنِّي عَلَى الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ لَهُ كِتَاباً فِي شَرْحِ (القَوَائِي) مِنْ دُونِ ذِكْرِ اسْمِ الْكِتَابِ، وَمِنْهُمْ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ (ت ٤٦٣ هـ)، وَالْأَنْبَارِيُّ (ت ٥٧٧ هـ)، وَالِدَّمَامِيْنِيُّ (ت ٨٢٧ هـ) (٢٨)، وَأَغْفَلِ التَّنُوخِيُّ (ت ٤٤٢ هـ)، وَالذَّهَبِيُّ (ت ٧٤٨ هـ)، وَالْفَيْرُوزُ أَبَادِي (ت ٨١٧ هـ)، وَالسَّيُوطِيُّ (ت ٩١١ هـ) ذَكَرَهُ أَوْ الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ (٢٩).

وَالدَّلَائِلُ كُلُّهَا تُشِيرُ إِلَى أَنَّ عُنْوَانَ الْكِتَابِ هُوَ (المُعْرَبِ)، كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ جَنِّي غَيْرَ مَا مَرَّةٍ فِي كُتُبِهِ، أَمَّا لِحَقِّ هَذَا الْعُنْوَانِ فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ تَفْسِيرِ مَضْمُونِ الْكِتَابِ وَتَوْضِيحِهِ، وَابْنُ جَنِّي هُوَ أَوْلُ مَنْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ، وَتَبِعَهُ مَنْ بَعْدَهُ مِنْ ذَكَرِ الْكِتَابِ، فَخَلَطَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ عُنْوَانِهِ وَوَصْفِهِ.

فَقَالَ ابْنُ جَنِّي فِي كِتَابِهِ (التَّمَامِ) (٣٠): «وَقَدْ تَقَصَّيْتُ هَذَا الْمَوْضِعَ فِي كِتَابِي (المُعْرَبِ)، وَهُوَ كِتَابُ تَفْسِيرِ الْقَوَائِي عَنْ أَبِي الْحَسَنِ».

وَقَالَ أَيْضاً فِي كِتَابِهِ (التَّنْبِيهِ عَلَى شَرْحِ مُشْكَلَاتِ

الْحَمَاسَةِ) (٣١): «وَقَدْ ذَكَرْتُ هَذَا فِي كِتَابِ (المُعْرَبِ)، أَعْنِي تَفْسِيرَ قَوَائِي أَبِي الْحَسَنِ، فَاطْلُبْهُ هُنَاكَ بِإِذْنِ اللَّهِ».

وَقَالَ فِي (الْخَصَائِصِ) أَيْضاً (٣٢): «وَقَدْ أَحْكَمْنَا هَذَا الْمَوْضِعَ فِي كِتَابِنَا (المُعْرَبِ)، وَهُوَ تَفْسِيرُ قَوَائِي أَبِي الْحَسَنِ».

لَكِنَّ ابْنَ جَنِّي لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ الْكِتَابِ مَرَّةً، وَاكْتَفَى بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ، فَقَالَ فِي (التَّنْبِيهِ) (٣٣): «وَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُودَعَ هَذَا الْمَوْضِعَ فِي كِتَابِنَا فِي تَفْسِيرِ قَوَائِي أَبِي الْحَسَنِ لِأَمْتِزَاجِهِ بِهِ وَمُمَاسَّتِهِ إِيَّاهُ، لَكِنَّهُ لَمْ يَحْضُرْنَا حِينَئِذٍ، وَالْخَاطِرُ أَجُولُ مِمَّا نَذْهَبُ إِلَيْهِ، وَأَشَدُّ ارْتِكَاضاً وَدَهَاباً فِي وَجْهَاتِ النَّظَرِ مِنْ أَنْ يَقِفَ بِكَ عَلَى انْتِهَائِهِ، أَوْ يَمْطِيكَ دُورَةَ إِجْوَالِهِ وَإِقْصَائِهِ».

٢) تَارِيخُ تَأْلِيْفِ الْكِتَابِ

وَلَعَلَّ هَذَا الْكِتَابَ مِنْ أَوَّلِ الْكُتُبِ الَّتِي أَلْفَهَا ابْنُ جَنِّي، فَجَلِي - مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ أَقْوَالِهِ - أَنَّ ابْنَ جَنِّي وَضَعَ هَذَا الْكِتَابَ قَبْلَ كُتُبِهِ: (التَّمَامِ) وَ (التَّنْبِيهِ) وَ (الْخَصَائِصِ) وَ (المُحْتَسَبِ).

وَلَكِنَّ تَأْلِيْفَ كِتَابِ (المُعْرَبِ) مُتَأَخَّرٌ عَنْ كِتَابِ (الْمُنْصِفِ) فِي شَرْحِ تَصْرِيْفِ الْمَازِنِيِّ، فَقَدْ قَالَ ابْنُ جَنِّي (٣٤): «وَهَذَا بَابٌ يَطُولُ وَسَأَسْتَقْصِيهِ فِي شَرْحِ كِتَابِ (القَوَائِي) عَنْ أَبِي الْحَسَنِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

وَكَذَلِكَ هُوَ مُتَأَخَّرٌ عَنْ كِتَابِ (النَّوَادِرِ الْمُتَمِّعَةِ) (٣٥)، وَعَنْ كِتَابِ (الْفَسْرِ) فِي شَرْحِ



ديوان المتنبي، فقد أشار ابن جنّي في (المعرب) إلى كتابه (الفسر)^(٣٦)، ومع أن ابن جنّي عرّض في (الفسر) مسائل في (علم القوافي) إلا أنه لم يشر إلى أنه وضع كتاباً في شرح القوافي.

أما تاريخ تأليفه فالراجح لديّ أنه في حدود سنة ٣٦٠ هـ تقديراً، إذ يعود أول ذكر له إلى السري الرفاء (ت ٣٦٢ هـ) فقد قال في كتابه (المحب والمحبوب والمشوم والمشروب)^(٣٧):

«وذكر أبو الفتح أيضاً، في آخر كتاب (المعرب في القوافي)، في قول بعض الخوارج...؛ وهذا يعني أن كتاب (المعرب) كان معروفاً متداولاً بين أيدي الناس عندما ألف السري الرفاء كتابه. فإذا كان ابن جنّي مولوداً قبل سنة ٣٣٠ هـ ومُتوفى سنة ٣٩٢ هـ، وكانت وفاة السري الرفاء سنة ٣٦٢ هـ، فإن ابن جنّي حين وضع كتابه هذا كان عمره قريباً من الثلاثين.

ثم إن ابن جنّي نفسه أشار إلى كتابه هذا في تصانيفه الأخرى - كما أسلفنا - فقول ابن جنّي^(٣٨): «وقد كان يجب أن يودع هذا الموضوع في كتابنا في تفسير قوافي أبي الحسن»، وقوله: «ولم نحضرنا هذه المسألة في وقت عملنا لكتاب (المعرب)» يشيران إلى بُعد في زمن تأليف هذه الكتب.

• وصف المخطوط :

هذه النسخة التي بين أيدينا هي الوحيدة - إلى الآن - وهي محفوظة في مكتبة الملك عبد العزيز العامة في الرياض، تحت رقم: ٤٤٧٤.

وهي نسخة غير كاملة، وفيها بعض الخروم، واضطراب في ترتيب أوراقها، وصعوبة قراءة بعضها بفعل القدم، وقد كتبت بعضها بخط مغاير للأصل، ولحق أولها نقص كبير يُقدّر بنصف الكتاب ويزيد.

كُتبت هذه النسخة في شهر ذي الحجة سنة ٤٠٦ هـ، وقد خلت من اسم الناسخ، وتقع في ثمانين وخمسين ورقة، كُتبت بخط مغربي، وفي كل ورقة ثلاثة عشر سطراً، ومتوسط كلمات السطر تسع كلمات.

تبدأ هذه النسخة - بالترتيب الذي وصلنا - بقوله: «(مذكر) و(مذكر) و(مؤنث) و(مؤنث) و(محمق) و(محمق)^(٣٩) وغير ذلك، فصار جمع أحدهما كجمع صاحبه، فإذا جمع (محمقاً) فكأنه جمع (محمقاً)، وكذلك: (متمم) و(متمم)^(٤٠)،....».

وإنما أوله هو الورقة [٤٦/أ]، وتبدأ بقوله: «وهو قول حكيم بن معية التميمي^(٤١):

إِنْ شِئْتِ يَا سَمْرَاءُ أَشْرَفْنَا مَعَا

دَعَا كِلَانًا رَبَّهُ فَأَسْمَعَا

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَأَا

وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَأَا

فَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ قَدْ أَكْفَأَ، بَأَنْ خَالَفَ بَيْنَ حَرْفِي الرُّوِيِّ، وَهُمَا: الْعَيْنُ وَالْهَمْزَةُ.»

وتليها الورقة [٤٦/ب]، ثم [١٠/أ]، وبتنهما نقص كبير، استدركنا منه ما استطعنا الوقوف عليه.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ نَقْصًا وَقَعَ فِي آخِرِ هَذِهِ النُّسْخَةِ
أَيْضًا، فَقَدْ جَاءَ فِي آخِرِهَا: «وَكَذَلِكَ الشَّعْرُ إِذَا
جَاءَ مُخَالَفًا، وَبَعْدَ عَنِ النَّظَائِرِ سُمِّيَ ذَلِكَ الْعَيْبُ
فِيهِ تَحْرِيدًا. تَمَّ الْأَشْتِقَاقُ وَنَجَزَ الْكِتَابُ».

أَمَّا مَا نَقَلَهُ الْعُبَيْدِيُّ مِنْ آخِرِ كِتَابِ (المُعْرَبِ)
فَفِيهِ زِيَادَةٌ بَعْدَ الْعِبَارَةِ السَّابِقَةِ، فَجَاءَ
بَعْدَهَا^(٤٢): «تَمَّ قَالَ - يَعْنِي ابْنَ جَنِّي -: وَمِنْهُ
-أَيُّ: مِنَ التَّحْرِيدِ- ابْنُ لِلْقَافِيَةِ الْمُعْجَبَةِ، أَوْ
لِلضَّرْبِ الْمُعْجَبِ، أَوْ لِلْعَيْبِ وَصَفًا وَزُنَةً (مُفْعَلًا)،
أَيُّ: مُحَرَّدًا».

وَوَاضِحٌ أَنَّ هَذِهِ النُّسْخَةَ لَيْسَتْ الْوَحِيدَةَ، عَلَى
الرُّغْمِ مِنْ أَنَّ تَارِيخَ نَسْخِهَا لَيْسَ بِبَعِيدٍ عَنِ
تَارِيخِ وَفَاةِ الْمُؤَلِّفِ، إِلَّا أَنَّ تَارِيخَ تَأْلِيْفِ هَذَا
الْكِتَابِ يَسْبِقُ تَارِيخَ هَذِهِ النُّسْخَةِ زَهَاءً خَمْسَةَ
عُقُودٍ، فَأَوَّلُ ذِكْرِ لِلْكِتَابِ كَانَ فِي كِتَابِ (المُجَبِّ
وَالْمَحْبُوبِ وَالْمَشْمُومِ وَالْمَشْرُوبِ) لِلْسَّرِيِّ الرَّفَّاءِ
الْمُتَوَفَّى نَحْوَ سَنَةِ ٣٦٢ هـ، كَمَا أَشْرْنَا إِلَى ذَلِكَ مِنْ
قَبْلُ.

وَلَعَلَّ هَذِهِ النُّسْخَةُ هِيَ الَّتِي وَقَفَ عَلَيْهَا ابْنُ
سَيْدِهِ (ت ٤٥٨ هـ)، فَالْاِخْتِلَافَاتُ بَيْنَ مَا أوردَهُ
ابْنُ سَيْدِهِ فِي كِتَابِهِ (المُحْكَمِ وَالْمَحِيطِ الْأَعْظَمِ)
وَبَيْنَ هَذِهِ النُّسْخَةِ لَيْسَتْ بِالكَثِيرَةِ، أَمَّا مَنْ
جَاءَ بَعْدَهُ، فَقَدْ كَثُرَتْ الْاِخْتِلَافَاتُ فِي النُّصُوصِ
الَّتِي نَقَلُوهَا عَنِ (المُعْرَبِ)، وَهَذِهِ الْاِخْتِلَافَاتُ
تَعُودُ تَارَةً إِلَى التَّصْحِيفِ وَالتَّحْرِيفِ، وَتَارَةً إِلَى
تَصَرُّفِ بَعْضِهِمْ فِي النُّصُوصِ الْمُنْقُولَةِ.

وَقَدْ قَسَمَ ابْنُ جَنِّي كِتَابَهُ هَذَا عَلَى عَشْرَةِ أَجْزَاءٍ،

وَبَدَأَتْ هَذِهِ النُّسْخَةُ فِي الثَّلَاثِ الْأَخِيرِ مِنَ الْجُزْءِ
الثَّانِي تَقْدِيرًا، وَقَدْ خَلَّتْ هَذِهِ النُّسْخَةُ مِنْ
الأُورَاقِ الَّتِي أَشَارَ فِيهَا ابْنُ جَنِّي إِلَى بَدَايَةِ
الْجُزْءِ وَنَهَائِيَتِهِ، سِوَى ابْتِدَاءِ الْجُزْءِ الثَّلَاثِ،
وَأَنْتِهَاءِ الْجُزْءِ التَّاسِعِ وَابْتِدَاءِ الْجُزْءِ الْعَاشِرِ،
وَهُوَ آخِرُ الْكِتَابِ.

وَالرَّاجِحُ أَنْ يَكُونَ تَقْسِيمُهُ:

(أ) حُطْبَةُ الْكِتَابِ، وَقَدْ اسْتَدْرَكْنَا بَعْضًا مِنْهَا.

(ب) الْجُزْءُ الْأَوَّلُ: عِدَّةُ الْقَوَافِي.

(ج) الْجُزْءُ الثَّانِي: الرَّوِّيُّ وَمَا يَلْزَمُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ
مِنَ الْحُرُوفِ.

(د) الْجُزْءُ الثَّلَاثُ: مَا يَلْزَمُ الْقَوَافِي مِنَ الْحَرَكَاتِ.

(هـ) الْجُزْءُ الرَّابِعُ: عُيُوبُ الْقَوَافِي.

(و) الْجُزْءُ الْخَامِسُ: مَا يَكُونُ رَوِيًّا مِنَ الْيَاءِ
وَالْوَاوِ وَالْأَلْفِ.

(ز) الْجُزْءُ السَّادِسُ: مَا اجْتَمَعَ فِي آخِرِهِ سَاكِنَانِ
فِي قَافِيَةٍ.

(ح) الْجُزْءُ السَّابِعُ: مَا يَكُونُ فِيهِ حَرْفُ اللَّيْنِ مِمَّا
لَيْسَ فِيهِ سَاكِنَانِ.

(ط) الْجُزْءُ الثَّامِنُ: فِي الْإِنْشَادِ.

(ي) الْجُزْءُ التَّاسِعُ: الْقَوْلُ عَلَى الْأَلْفَاظِ.

(ك) الْجُزْءُ الْعَاشِرُ: أَلْقَابُ الْقَافِيَةِ.

عَمَلِي فِي مَتْنِ الْكِتَابِ :

كَانَ الْعَمَلُ فِي إِخْرَاجِ هَذَا الْكِتَابِ مُسْتَنْدًا إِلَى
مَنْهَجَيْنِ:

أَوَّلُهُمَا: الْمَنْهَجُ الْمُتَّبَعُ فِي تَحْقِيقِ النَّصِّ؛ وَهُوَ

يَقُومُ عَلَى جُمْلَةٍ مِنَ الْأُصُولِ، مِنْهَا:



- إِعَادَةٌ تَرْتِيبِ أَوْرَاقِ الْمَخْطُوطِ، فَالْكِتَابُ
 - كَمَا وَصَلْنَا- فِيهِ اخْتِلَالٌ وَاضْطِرَابٌ فِي
 تَرْتِيبِ أَوْرَاقِهِ، فَقُدِّمَ فِيهَا وَأُخِّرَ.
- مَقَابِلَةُ النَّصِّ مَعَ النَّصُوصِ فِي الْكُتُبِ الَّتِي
 نَقَلْتُ عَنِ ابْنِ جَنِّي وَبَيَانِ مَوَاضِعِ الْاِخْتِلَافِ
 بَيْنَهَا.
- تَخْرِيجُ نُصُوصِ الْأَخْفَشِ مِنْ كِتَابِهِ (الْقَوَافِي).
- إِثْبَاتُ آرَاءِ ابْنِ جَنِّي فِي غَيْرِ كِتَابِهِ هَذَا فِي
 الْحَوَاشِي مِمَّا هُوَ مُرْتَبِطٌ بِالْفِكْرَةِ الَّتِي يُنَاقِشُهَا
 ابْنُ جَنِّي فِي (الْمُعْرَبِ)؛ وَكَذَلِكَ الْفِقْرَةُ الَّتِي أَشَارَ
 ابْنُ جَنِّي إِلَى أَنَّهَا مِمَّا فَاتَهُ حِينَ وَضَعَ كِتَابَهُ
 هَذَا، فَسَدَّ بِهَا النِّقْصَ الْحَاصِلُ، وَأَثَرِي الْكِتَابُ.
- ضَبَطَ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةَ ضَبْطًا تَامًا، وَتَصْحِيحَ
 مَا سَهَا عَنْهُ النَّاسِخُ، وَإِثْبَاتِ اسْمِ السُّورَةِ
 وَرَقْمِهَا وَرَقْمِ الْآيَةِ ضَمَّنَ مَعْقُوفِينَ [] بَعْدَ
 الْآيَةِ.
- تَخْرِيجُ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَقْوَالِ مِنْ أُمَمِ
 الْكُتُبِ.
- تَخْرِيجُ الشُّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ كَافَّةً تَخْرِيجًا يَكَادُ
 يَكُونُ كَامِلًا مُسْتَقْصَى، وَالْإِشَارَةُ إِلَى اخْتِلَافِ
 الرُّوَايَاتِ فِيهَا، وَإِثْبَاتِ الْبَحْرِ الْعَرُوضِيِّ لِكُلِّ
 مِنْهَا.
- التَّلْعِيقُ فِي الْحَوَاشِي بِمَا ارْتَأَيْنَا فِيهِ فَائِدَةٌ،
 وَذَكَرَ آرَاءَ عُلَمَاءِ هَذَا الْفَنِّ وَالْاِخْتِلَافِ بَيْنَهُمْ.
- إِحَالَةُ الْمَسَائِلِ اللَّغَوِيَّةِ وَالنَّحْوِيَّةِ إِلَى
 مَظَانِّهَا، وَالتَّلْعِيقُ فِي الْحَوَاشِي بِمَا كَانَ لَازِمًا.
- تَرْجَمَةَ الْأَعْلَامِ غَيْرِ الْمَشْهُورِينَ الَّذِينَ
- وردت أَسْمَاؤُهُمْ فِي الْكِتَابِ، وَذَكَرَ تَرْجَمَةَ
 مُقْتَضِبَةً لِلْمَشْهُورِينَ مِنْهُمْ.
- وَضَعَ عَنَاوِينَ فِي الْقِسْمِ الْمُسْتَدْرَكِ كَمَا
 وَرَدَتْ فِي كِتَابِ (الْقَوَافِي) لِلْأَخْفَشِ، أَمَّا
 الْمَخْطُوطُ الْأَصْلُ فَأَبْقِيَ كَمَا وَرَدَ، وَإِذَا كَانَتْ
 هُنَاكَ زِيَادَةٌ جُعِلَتْ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ []، وَأَشِيرَ إِلَى
 ذَلِكَ فِي الْحَوَاشِي.
- وَتَأْنِيهِمَا: هُوَ الْمَنْهَجُ الْمَتَّبَعُ بِهِ فِي سَدِّ
 نَقْصِ الْمَخْطُوطِ وَالْاِسْتِدْرَاكِ عَلَيْهِ، وَعَمْدَتُهُ مَا
 يَأْتِي:
- اِقْتِفَاءُ مَنْهَجِ ابْنِ جَنِّي فِي كِتَابِهِ (الْمُعْرَبِ)،
 بِإِيرَادِ كَلَامِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ، ثُمَّ مَا وَقَفْتُ
 عَلَيْهِ مِنْ كَلَامِ ابْنِ جَنِّي.
- إِثْبَاتُ النَّصُوصِ الَّتِي صَرَّحَ بِأَنَّهَا لِابْنِ جَنِّي
 فِي مَوَاضِعِهَا مَسْبُوقَةٌ بِعِبَارَةٍ: (قَالَ ابْنُ جَنِّي).
- إِثْبَاتُ النَّصُوصِ الْمُسْتَرْكَةِ اعْتِمَادًا عَلَى
 أَقْرَبِ مَصْدَرٍ فِيهَا إِلَى ابْنِ جَنِّي، وَتَصْحِيحَ
 مَا اخْتَلَفَ مِنْهَا، وَالْإِشَارَةُ إِلَى الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ
 النَّصُوصِ.
- إِذَا وَرَدَتْ النَّصُوصُ ذَاتُ الْمَوْضُوعِ الْوَاحِدِ
 مُتَّفَرِّقَةً فِي أَكْثَرِ مِنْ مَصْدَرٍ، جُعِلَتْ بِمَا يَتَنَاسَبُ
 مَعَ قَوْلِ الْأَخْفَشِ أَوَّلًا، ثُمَّ مَعَ السِّيَاقِ.
- أَمَّا النَّصُوصُ الَّتِي لَمْ يُصَرِّحْ أَصْحَابُهَا
 بِنَقْلِهَا مِنْ كِتَابِ ابْنِ جَنِّي - وَهِيَ قَلِيلَةٌ -،
 فَاعْتَمَدَ فِي إِثْبَاتِهَا عَلَى:
- وُجُودِهَا أَوْ وُجُودِ نَظَائِرِهَا أَوْ الْإِشَارَةِ إِلَيْهَا فِي
 كُتُبِ ابْنِ جَنِّي الْأُخْرَى

- ارتباطها الوثيق بالفكرة المرادة من قول الأَخْفِشِ أَوْ مِمَّا سَبَقَهَا مِنْ كَلَامِ ابْنِ جَنِّي
- ضَرُورَةٌ ذَكَرَهَا لِحَاجَةِ الْمَقَامِ إِلَيْهَا وَارْتِبَاطِهِ بِهَا، وَذَلِكَ أَنِّي تَقَصَّيْتُ كَثِيرًا مِنْ كُتُبِ هَذَا الْعِلْمِ وَغَيْرِهِ فَوَجَدْتُ أَنَّ (المُعْرَبِ) هُوَ مَنْهَلُهُمُ الرَّئِيسُ.

- التوضيح في الحواشي أسباب ترجيح هذه النصوص في نسبتها إلى ابن جنِّي.
- إثبات النصوص التي لم تكن لدي راجحة في النسبة إلى ابن جنِّي في الحواشي.
- تذييل الكتاب بالفهارس والكشافات الضرورية.

وَقَدْ بَدَلْتُ قَدْرَ الْجُهْدِ وَالطَّاقَةِ فِي لَمَّ شَتَاتِ هَذَا الْكِتَابِ لِيَكُونَ أَقْرَبَ مَا يَكُونُ إِلَى الْأَصْلِ الَّذِي وُضِعَ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا مَنَاصَ مِنَ الْإِقْرَارِ أَنَّ الْكِتَابَ لَا يَزَالُ بِحَاجَةٍ إِلَى تَقْصُّ وَاسْتِقْصَاءٍ لِاسْتِكْمَالِ مَا فَاتَهُ. وَإِنْ كَانَتْ بَعْضُ الْفَقْرِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا الْأَصْلِيِّ، فَلَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا.

فَمِمَّا لَا يَزَالُ مَفْقُودًا مِنْ هَذَا الْكِتَابِ مَا ذَكَرَهُ أَبُو حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيُّ فِي إِبْدَالِ الْهَمْزَةِ، فَقَالَ^(٤٣): «فَإِذَا دَخَلَ الْجَازِمُ حَذَفَ هَذِهِ الْحُرُوفَ، هَذَا مَذْهَبُ الْأُسْتَاذِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ عَصْفُورٍ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ. وَقَدْ رَدَّ أَصْحَابُنَا عَلَى ابْنِ عَصْفُورٍ فِي جَوَازِ الْحَذْفِ، وَقَالُوا: لَا يَجُوزُ إِلَّا الْإِقْرَارُ - فِي الْبَدَلِ الْمَحْضِ الَّذِي لَيْسَ عَلَى التَّسْهِيلِ الْقِيَاسِي - لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ.

نَصَّ عَلَى ذَلِكَ سِبَبِيَّوَيْهِ وَغَيْرِهِ مِنَ النُّحَاةِ، وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا أَبُو عَلِيٍّ فِي (التَّذَكُّرَةِ)، وَ(الْحَجَّةِ) وَابْنُ جَنِّي فِي (المُعْرَبِ) لَهُ، وَأَفْرَدَ لَهُ فِي (الْخَصَائِصِ) بَابًا ذَكَرَ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ...
وَمِنْهُ حَدِيثُ ابْنِ جَنِّي عَنْ (لُزُومِ مَا لَا يَلْزَمُ) فِي بَابِ (الرَّوِيِّ)، فَقَدْ أَفَاضَ فِيهِ، وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ (التَّنْبِيهِ عَلَى شَرْحِ مُشْكَلَاتِ الْحَمَاسَةِ)، فَقَالَ^(٤٤): «وَقَدْ ذَكَرْتُ مِنْ هَذَا الطَّرَازِ فِي كِتَابِ (المُعْرَبِ) فِي تَفْسِيرِ قَوَائِي أَبِي الْحَسَنِ مَا تَجَاوَزَ قَدْرَ الْكِفَايَةِ، وَإِذَا تَأَمَّلْتَهُ هُنَاكَ أَوْسَعَكَ قَدْرًا، وَأَنْقَكَ تَأْمَلًا، بِإِذْنِ اللَّهِ».

وَقَالَ الْعُبَيْدِيُّ أَيْضًا^(٤٥): «وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ جَنِّي فِي كِتَابِ (المُعْرَبِ) أَشْعَارًا كَثِيرَةً، وَكَذَا غَيْرَهُ عَلَى هَذَا النَّمَطِ».

● مَصَادِرُ الْمُسْتَدْرِكِ:

تَنْقَسِمُ هَذِهِ الْمَصَادِرُ قِسْمَيْنِ رَئِيسَيْنِ، هُمَا:
١) الْمُعْجَمَاتُ، وَأَهْمُهُمَا: (المُحْكَمُ وَالْمُحِيطُ الْأَعْظَمُ)، لابن سيده (ت ٤٥٨ هـ)، و(لسان العَرَبِ)، لابن منْظُورٍ (ت ٧١١ هـ): وَقَدْ جَعَلْنَاهُمَا فِي قَرْنٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ الثَّانِي فَرَشَ عَنِ الْأَوَّلِ مَوَادَّ مُعْجَمِهِ؛ فَكُلُّ مَا أَخَذَهُ ابْنُ سِيدِهِ - بِعَزْوِ مَا أَخَذَهُ أَوْ بِعَدَمِ عَزْوِهِ - كَانَ فِي صُلْبِ مَوَادِّ ابْنِ مَنْظُورٍ يَنْقَلُهَا عَنِ ابْنِ سِيدِهِ.

لَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ سِيدِهِ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ بِأَنَّهُ نَقَلَ عَنِ (المُعْرَبِ)، فَقَالَ^(٤٦): «وَأَمَّا مَا نَثَرْتُ عَلَيْهِ مِنْ كُتُبِ النَّحْوِيِّينَ الْمُتَأَخِّرِينَ، الْمُتَضَمِّنَةَ لِتَلْغِيلِ اللُّغَةِ، فَكُتُبُ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ ... وَكُتُبُ



أبي الحسن بن الرّماني ... وكُتِبَ أبي الفتح
عُثمان بن جني، ك (المعرب) ^(٤٧)، و (التمام)،
و (شرحه لشعر المتنبّي)، و (الخصائص)،
و (سر الصناعة)، و (التعاقب)، و (المحتسب)،
إلى أشياء اقتضبتّها من الأشعار الفصيحة،
والخطب الغريبة الصحيحة. هذا جميع ما
اشتمل عليه كتابنا المحكم.

فلذلك لم يذكر ابن سيده في أثناء كتابه أيها
نقل عن (المعرب)، إلا ثلاث مرّات ^(٤٨)، فما كان
جلياً في (علم القوافي) ولم يرد في المخطوط
الأصل أثبتناه في موضعه، فكان من عادة ابن
سيده أن يذكر قول الأَخْفَشِ ويتبعه قول ابن
جني، وكذلك ما لم نقف عليه في كتب ابن جني
الأخرى التي بين أيدينا، وهو قليل.

وكذلك كثرت المواضع التي نقل ابن سيده
فيها بغير عزو إلى ابن جني، فمن ذلك ما
حكاها ابن سيده في (التعدي) و (المتعدي)،
قال ^(٤٩): «إنما سميت هاتان الحركتان تعدياً
والياء والواو بعدهما متعدياً لأنه تجاوز للحد
وخروج عن الواجب ولا يعتد به في الوزن لأن
الوزن قد تناهى قبله. جعلوا ذلك في آخر البيت
بمنزلة الخزم في أوله».

فهذا القول لم يعزه ابن سيده إلى ابن جني،
وقد أشار الأستاذ النفاخ، رحمه الله، إلى أنه
قد يكون من كلام ابن جني ^(٥٠)، وهو كذلك،
لورود بعض العبارة في المخطوط الأصل، قال
ابن جني في (باب القول على الحروف) ^(٥١): «ألا

تري أنه يقال لمن تعدى طوره: هذا تجاوز
للحد، وخروج عن الواجب».

وكذلك وردت هذه العبارة في (الوافي في معرفة
القوافي) للعنابي، والذي لم يعزها أيضاً،
وسنقول في منهج العنابي بعد قليل.

وقد كرر ابن سيده هذا القول - بغير عزو
إلى ابن جني أيضاً - في حديثه عن (الغلو)
و (الغالي)، فقال: «الغلو الذي هو التجاوز
والغالي: نون زائدة بعد تلك الحركة، وذلك
نحو قوله في إنشاد من أنشده هكذا:

وقاتم الأعماق حاوي المخرق ^(٥٢)

فحركة القاف هي الغلو، والنون بعد ذلك
هي الغالي، وإنما اشتق من (الغلو)، الذي هو
التجاوز لقدّر ما يجب، وهو عندهم أفحش من
التعدي، وقد ذكرنا التعدي في الموضع الذي
يليق به، ولا يعتد به في الوزن لأن الوزن قد
تناهى قبله، جعلوا ذلك في آخر البيت بمنزلة
الخزم في أوله».

وما يدل ذلك على أنه كلام ابن جني، قوله: «وإنما
اشتق من (الغلو)، الذي هو التجاوز لقدّر ما
يجب، وهو عندهم أفحش من التعدي»، فهذا
قول متصرف فيه من كلام ابن جني، وعبارة
ابن جني ^(٥٣): «ومنه: الغلو في القول، أي:
المتجاوز لقدّر ما يجب أن يقال... والغلو
أفحش من التعدي...».

وكذلك قوله: «جعلوا ذلك في آخر البيت
بمنزلة الخزم في أوله»، فقد قال ابن جني ^(٥٤):

«الأخفش سَوَى هَا هُنَا بَيْنَ أَوَّلِ الْبَيْتِ وَآخِرِهِ؛ لِأَنَّهُ...».

وَقَالَ ابْنُ سَيْدِهِ فِي حَدِيثِهِ عَنِ (الإِخْفَاءِ): «... وَإِنَّمَا ذَهَبَ الْأَخْفَشُ أَنَّ الرَّوِّيَّ مِنْ (تَا) وَ(وَا) التَّاءِ وَالْوَاوِ مِنْ قَبْلِ أَنَّ الْأَلْفَ فِيهِمَا إِنَّمَا هِيَ لِإِشْبَاعِ فَتْحَةِ التَّاءِ وَالْوَاوِ، فَهِيَ مَدُّ زَائِدٌ لِإِشْبَاعِ الْحَرَكَةِ الَّتِي قَبْلَهَا، فَهِيَ إِذَا كَالْأَلْفِ وَالْيَاءِ وَالْوَاوِ فِي (الْجَرَعَا) وَ(الْإِيَامِي) وَ(الْحِيَامُو)».

وَلَمْ يُصَرِّحْ ابْنُ سَيْدِهِ بِأَنَّ هَذَا النَّصَّ عَنِ ابْنِ جَنِّي، وَلَكِنَّ الْعُنَابِيَّ نَقَلَهُ مُصَرِّحًا بِأَنَّهُ عَنِ ابْنِ جَنِّي؛ وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ.

وَفِي حَدِيثِهِ عَنِ (السَّنَادِ) أوردَ ابْنُ سَيْدِهِ قَوْلَ ابْنِ جَنِّي فِيهِ، مِنْ فَصْلَيْنِ، أَحَدُهُمَا: مِنَ الْجِزْرِ الْمَفْقُودِ مِنَ الْمَخْطُوطِ - وَهُوَ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ -، وَالتَّانِي مِنْ قَوْلِ ابْنِ جَنِّي فِي بَابِ الْقَوْلِ عَلَى الْمَعَانِي، وَهُوَ قَوْلُهُ^(٥٥): «وَقَوْلُ سَيِّبَوِيهِ: هَذَا بَابُ الْمُسْنَدِ وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ، الْمُسْنَدُ...»، وَقَدْ أوردَ ابْنُ سَيْدِهِ النَّصَّ مِنْ مُتَّصِلِينَ.

٢) كُتُبُ الْقَوَافِي، وَأَهْمُهَا:

أ- (الكافي في العروض والقوافي)، للخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ):

وَقَدْ أَكْثَرَ التَّبْرِيزِيُّ النِّقْلَ عَنِ ابْنِ جَنِّي، وَغَالِبًا مَا يَنْقُلُ بِغَيْرِ عَزْوٍ، فَنَقَلَ الْعِبَارَةَ بِحُرُوفِهَا تَارَةً وَبِتَصْرِفِ تَارَةً أُخْرَى.

فَمِنْهَا قَوْلُ ابْنِ جَنِّي^(٥٦): «أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجِيءُ مُخْتَلَفًا بَعْدَ الْحَرْفِ الَّذِي لَا يَجُوزُ اخْتِلَافُهُ، أَغْنِي: أَلْفَ التَّاسِيْسِ».

وَعِبَارَةُ التَّبْرِيزِيِّ^(٥٧): «أَلَا تَرَاهُ مُخْتَلَفًا بَعْدَ الْحَرْفِ الَّذِي لَا يَجُوزُ اخْتِلَافُهُ، يَعْنِي: أَلْفَ التَّاسِيْسِ». وَنَظَائِرُهُ كَثِيرَةٌ.

ب- (الفصول في القوافي)، لابن الدهان النحوي (ت ٥٦٩ هـ)

وَيَغْلِبُ عَلَى ظَنِّنَا أَنَّ كِتَابَهُ هَذَا مَا هُوَ إِلَّا مُخْتَصَرٌ مِنْ كِتَابِ (المُعَرَّبِ)، فَمُعْظَمُ مَا أوردَهُ ابْنُ الدَّهَانَ هُوَ فِي (المُعَرَّبِ)، إِلَّا أَنَّ لابْنَ الدَّهَانَ تَصَرُّفًا فِيهِ أَيْضًا، فَبَعْضُ شَوَاهِدِهِ غَيْرُ الَّتِي أوردَهَا ابْنُ جَنِّي. وَمِمَّا يَرَجَّحُ قَوْلَنَا، أَنَّ ابْنَ الدَّهَانَ:

- يَتَّبِعُ فِي الْغَالِبِ تَرْتِيبَ الْأَخْفَشِ وَمَنْهَجَ ابْنِ جَنِّي فِي التَّعْلِيقِ عَلَى كَلَامِ الْأَخْفَشِ، فَأوردَ ابْنَ الدَّهَانَ فِي بَدَايَةِ كِتَابِهِ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ فِي الْقَافِيَةِ، ثُمَّ رَدَّ قَوْلَ الْأَخْفَشِ وَقَطَّبَ وَابْنَ كَيْسَانَ وَوَأَفَقَ الْخَلِيلَ عَلَى قَوْلِهِ، وَهُوَ مَا قَالَهُ ابْنُ جَنِّي أَيْضًا.

- لَمْ يَذْكَرْ ابْنَ جَنِّي أَلْبَتَّةَ، عَلَى الرَّغْمِ مِنَ النِّقْلِ الْكَثِيرِ عَنْهُ، وَلَعَلَّهُ صَرَّحَ فِي خُطْبَةِ الْكِتَابِ الَّتِي خَلَّتْ مِنْهَا نُسَخَاتُ الْكِتَابِ اللَّتَانِ اعْتَمَدَ عَلَيْهِمَا الْمُحَقِّقُ.

- جَاءَ فِي آخِرِ إِحْدَى نُسَخَتَيْهِ: «هَذَا آخِرُ هَذَا الْمُخْتَصَرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»، وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا الْكِتَابُ بِاسْمِ: (مُخْتَصَرُ فِي الْقَوَافِي)^(٥٨)، فَلَعَلَّهُ مُخْتَصَرٌ كِتَابِ (المُعَرَّبِ) هَذَا.

- أَنَّ مُعْظَمَ النُّصُوصِ هِيَ بِتَصْرِفٍ وَاحْتِصَارٍ. فَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ جَنِّي فِي الْقَافِيَةِ، قَالَ:



«فإنَّ الاتِّفَاقَ قَائِمٌ عَلَى أَنَّ فِي الْقَوَائِمِ قَافِيَةً يُقَالُ لَهَا: (الْمُتَكَوِّسُ)، وَهُوَ مَا تَوَالَتْ فِيهِ أَرْبَعَةٌ أَحْرَفٍ مُتَحَرِّكَةٌ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ نَحَوَ: (فَعَلْتَنُ) السَّخْبُونِ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِ الْعَجَّاجِ^(٥٩)»:

فَدَجَبَرِ الدِّينَ الإِلهُ فَجَبَرُ

أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ (هُفَجَبَرُ) وَزَنَهُ: (فَعَلْتَنُ)، وَقَدْ سَلَّمَ أَنَّهُ قَافِيَةٌ مَعَ تَرْكِيهِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ وَيَعْضُ أُخْرَى».

وعِبَارَةٌ ابْنِ الدَّهَّانِ: «فَصَلُّ فِي بَيَانِ فَسَادِ مَذْهَبِ الأَخْفَشِ. وَهُوَ أَنَّ الإِجْمَاعَ بَيْنَهُمْ أَنَّ فِي الْقَوَائِمِ قَافِيَةً يُقَالُ لَهَا: (الْمُتَكَوِّسُ) بِالإِجْمَاعِ، وَهُوَ مَا اجْتَمَعَ فِي آخِرِ البَيْتِ أَرْبَعَةٌ أَحْرَفٍ مُتَحَرِّكَةٌ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ، نَحْوُ قَوْلِهِ: [البیت]، فَقَوْلُهُ (هُفَجَبَرُ) هُوَ القَافِيَةُ مَعَ السَّاكِنِ الَّذِي قَبْلَ الهَاءِ، فَهَاتَانِ كَلِمَتَانِ وَبَعْضُ أُخْرَى».

وَقَالَ ابْنُ جَنِّي^(٦٠): «جَمِيعُ حُرُوفِ المُعْجَمِ تَكُونُ رَوِيًّا إِلا الألفَ وَالياءَ وَالوَاوَ الزَّوَائِدَ فِي أَوَاخِرِ الكَلِمِ فِي بَعْضِ الأَحْوَالِ غَيْرَ مَبْنِيَّاتٍ فِي أَنفُسِ الكَلِمِ بِنَاءِ الأَصُولِ نَحْوَ أَلْفِ (الجَرَعا) مِنْ قَوْلِهِ: ... وَيَاءِ (الأيامى) مِنْ قَوْلِهِ: ... وَوَاوِ (الخيامو) مِنْ قَوْلِهِ: ... وَإِلا هَاءِ التَّانِيثِ والإِضْمَارِ إِذَا تَحَرَّكَ مَا قَبْلَهُمَا نَحْوُ: (طَلَحَهُ) وَ(ضَرَبَهُ)، وَكَذَلِكَ الهَاءُ الَّتِي تُبَيَّنُ بِهَا الحَرَكَتَةُ نَحْوُ: (أَزْمَهُ) وَ(أَغْزَهُ) وَ(فَيْمَهُ) وَ(لَمَهُ)، وَكَذَلِكَ التَّنْوِينُ اللَّاحِقُ آخِرَ الكَلِمِ لِلصَّرْفِ كَانَ أَوْ لغيرِهِ نَحْوُ: (زَيْدًا) وَ(صَه) وَ(عَاق) وَ(يَوْمَئِذٍ) ... وَكَذَلِكَ الأَلْفَاتُ الَّتِي تُبَدَلُ مِنْ هَذِهِ النُّونَاتِ نَحْوُ: (... حَفْصًا) ... وَكَذَلِكَ الهَمْزَةُ الَّتِي يُبَدِّلُهَا قَوْمٌ مِنَ الألفِ فِي الوُقُوفِ نَحْوُ: (رَأَيْتَ رَجُلًا) وَ(هَذِهِ حُبْلًا)،

وَ(يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا)، وَكَذَلِكَ الألفَ وَالياءَ وَالوَاوَ الَّتِي تَلْحَقُ الضَّمِيرَ نَحْوُ: (رَأَيْتَهَا) وَ(مَرَرْتُ بِهِيَ) وَ(ضَرَبْتُهُوَ) وَ(هَذَا غُلَامُهُوَ) وَ(رَأَيْتُهُمَا) وَ(مَرَرْتُ بِهِمَا) وَ(مَرَرْتُ بِهِمِي) وَ(كَلَّمْتُهُمُو)».

فَقَالَ ابْنُ الدَّهَّانِ^(٦١): «جَمِيعُ الحُرُوفِ تَقَعُ رَوِيًّا إِلا الألفَ وَالياءَ وَالوَاوَ الزَّوَائِدَ فِي أَوَاخِرِ الكَلِمِ فِي بَعْضِ الأَحْوَالِ غَيْرَ مَبْنِيَّاتٍ عَلَى الكَلِمِ بِنَاءِ الأَصُولِ نَحْوُ: (الجَرَعا) وَ(الجَرَعو) وَ(الجَرَعي)، وَهَاءُ التَّانِيثِ إِذَا تَحَرَّكَ مَا قَبْلَهَا نَحْوُ: (طَلَحَهُ)، وَهَاءُ الإِضْمَارِ إِذَا تَحَرَّكَ مَا قَبْلَهَا نَحْوُ: (ضَرَبَهُ)، وَ(ضَرَبَهَا)، وَ(بِهِي). وَالهَاءُ الَّتِي تُبَيَّنُ بِهَا الحَرَكَتَةُ نَحْوُ: (أَزْمَهُ) وَ(بُنْيَهُ) وَالتَّنْوِينُ اللَّاحِقُ آخِرَ الكَلِمَةِ لِلصَّرْفِ نَحْوُ: (زَيْدٍ)، وَجَمِيعُ التَّنْوِينَاتِ كَذَلِكَ، نَحْوُ: (يَوْمَئِذٍ) وَ(عَرَفَاتٍ) وَ(شَجِنَ)، وَالألفَ المُبَدَّلَةَ نَحْوُ: (زَيْدًا) وَالهَمْزَةَ الَّتِي يُبَدِّلُهَا قَوْمٌ مِنَ الألفِ فِي الوُقُوفِ نَحْوُ: (رَأَيْتَ رَجُلًا) وَالياءَ وَالوَاوَ وَالألفَ الَّتِي تَلْحَقُ الضَّمِيرَ نَحْوُ: (ضَرَبَهَا) وَ(ضَرَبُهُوَ) وَ(بِهِي)».

وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ. وَالنَّاظِرُ فِي هَذِهِ النُّصُوصِ يَرَى بوضوح أَنَّ ابْنَ الدَّهَّانِ يَنْقُلُ كَلَامَ ابْنِ جَنِّي بِتَصَرُّفٍ.

ج- (كِتَابُ القَوَائِمِ)، لِعَلِيِّ بْنِ عُثْمَانَ الإِزْبِيلِيِّ (ت ٦٧٠ هـ):

وَلَا يَحْتَلِفُ الإِزْبِيلِيُّ كَثِيرًا عَنْ سَابِقِيهِ، فَقَدْ نَقَلَ عَنْ ابْنِ جَنِّي بَعْرُو تَارَةً وَأُخْرَى مِنْ غَيْرِ عَرُو، وَقَدْ وَاجَهْنَا بَعْضَ المَشَقَّةِ فِي تَحْدِيدِ بَدَايَةِ النَّصِّ الَّذِي لَمْ يَعْزُهُ وَنَهَايَتِهِ، وَكَذَلِكَ أَمْرُهُ فِي

النُّصُوصِ الَّتِي صَرَّحَ بِأَنَّهَا عَنِ ابْنِ جَنِّي، فَلَمْ يَخْتُمْ أَيًّا مِنْهَا بِإِشَارَةٍ إِلَى انْتِهَاءِ النُّقْلِ.

فَمِنْ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ^(٦٢) مِنْ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِي الْقَافِيَةِ، فَقَدْ أوردَ قَوْلَ الْخَلِيلِ وَالْأَحْفَشِ وَقُطْرُبَ وَابْنَ كَيْسَانَ، وَذَكَرَ حُجَّةَ كُلِّ مِنْهُمْ وَالرَّدَّ عَلَيْهِ وَاخْتِيَارَ مَا رَأَهُ صَوَابًا مِنْهُ، وَاخْتَارَ قَوْلَ الْخَلِيلِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ جَنِّي، وَسَرَدَ شَوَاهِدَ عَلَى ذَلِكَ. فَكَلَامُهُ فِي هَذِهِ الصَّفَحَاتِ تَضَمَّنَ كَلَامَ ابْنِ جَنِّي، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُشِرْ إِلَى ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَهَا: «وَقَالَ ابْنُ جَنِّي:

تَسْمِيئُهُمُ الْبَيْتَ قَافِيَةً فِيهِ مَجَازٌ...»، وَذَكَرَ حُجَّةَ ابْنِ جَنِّي، وَتَابَعَ كَلَامَهُ فِي صَفَحَاتِ^(٦٣) جُلُّهَا مِنَ (المُعْرَبِ)، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ نُصُوصِهَا بِتَصَرُّفٍ شَدِيدٍ، وَذَكَرَ خِلَالَهَا الْقَوْلَ فِي (اشْتِقَاقِ الْأَلْفَاظِ)، ثُمَّ عَادَ فِي نَهَايَةِ الْبَابِ إِلَى: «وَقَالَ ابْنُ جَنِّي...»، وَجَرَتْ هَذِهِ فِي كِتَابِهِ غَيْرَ مَا مَرَّةً، حَتَّى إِنَّهُ نَقَلَ جُلَّ بَابِ الْإِيظَاءِ^(٦٤) عَنِ ابْنِ جَنِّي.

وَقَدْ رَدَّ الْإِزْبِيلِيُّ عَلَى ابْنِ جَنِّي حُجَّتَهُ الَّتِي احْتَجَّ بِهَا لِلْأَحْفَشِ فِي قَوْلِهِ: «وَفِي الشُّعْرِ التَّضْمِينِ، وَلَيْسَ بِعَيْبٍ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ أَحْسَنَ مِنْهُ»، وَقَالَ^(٦٥): «وَاحْتَجَّ -يَعْنِي ابْنَ جَنِّي- عَلَى ذَلِكَ بِحُجَجٍ نَحْوِيَّةٍ، لَا مَدْخَلَ لَهَا فِي بَابِ التَّضْمِينِ، وَلَا حُجَّةَ لَابْنِ جَنِّي فِيْمَا ذَكَرَهُ، فَإِنَّ السَّمَاعَ وَالْقِيَاسَ قَدْ جَاءَا فِي جَمِيعِ عُيُوبِ أَشْعَارِ الْعَرَبِ، فَلَوْ كَانَ السَّمَاعُ وَالْقِيَاسُ يُخْرِجُ الْعَيْبَ عَنْ أَنْ يَكُونَ عَيْبًا، لَبَطَّلَ جَمِيعُ مَا رَوَاهُ عُلَمَاءُ الْأَدَبِ مِنْ عُيُوبِ الْأَشْعَارِ، وَلَا قَائِلَ بِذَلِكَ.

وَإِنْ كَانَ أَبُو الْفَتْحِ بِنِ جَنِّي مِنْ أَعْيَانِ عُلَمَاءِ الْأَدَبِ، إِلَّا أَنَّهُ بِالنُّسْبَةِ لِلْخَلِيلِ كَمَا قِيلَ:

أَيُّهَا الْمُدَّعِي سُلَيْمَى بَجَهْلٍ

لَسْتُ مِنْهَا وَلَا قَلَامَةً ظَفِرُ

وُلُكُّلٌ فَنَّ أَهْلُهُ، وَلِكُلِّ عَمَلٍ رِجَالٌ، وَالْأَرَءَى تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْإِرَادَةِ».

وَفِي قَوْلِهِ هَذَا تَجَنُّ عَلَى ابْنِ جَنِّي، لَعَمْرِي! أَلَمْ يَقِفِ الْإِزْبِيلِيُّ عَلَى قَوْلِ ابْنِ جَنِّي: «هَذَا وَجْهُ الْقِيَاسِ فِي حُسْنِ التَّضْمِينِ، إِلَّا أَنْ يَأْزِأَهُ شَيْئًا آخَرَ يَقْبَحُ التَّضْمِينُ لِأَجْلِهِ...»؟

وَلَكِنَّهُ صَدَقَ بِقَوْلِهِ: (وُلُكُّلٌ فَنَّ أَهْلُهُ)، وَلَعَلَّهُ مِنْ أَهْلِ هَذَا الْفَنِّ، لَكِنَّ أَهْلَ الْأَدَبِ وَالشُّعْرِ لَمْ يَرَوْا بَيْتَ أَبِي نُوَّاسٍ كَمَا رَوَاهُ، وَإِنَّمَا رَوَيْتُهُمْ: (أَيُّهَا الْمُدَّعِي سُلَيْمَى سَفَاهًا...)، وَيُرْوَى غَيْرَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ أَحَدًا لَمْ يَرَوْهُ -فِيمَا وَقَفْنَا عَلَيْهِ- كَمَا أَنْشَدَهُ الْإِزْبِيلِيُّ.

د- (السَّوَابِيُّ فِي عِلْمِي الْعَرُوضِ وَالْقَوَائِي)، لِعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي الْعُبَيْدِيِّ (ت ٧٤٩ هـ)

كَانَ هَذَا الْكِتَابُ أَحَدَ الْمَصَادِرِ الرَّئِيسَةِ فِي اسْتِذْرَاقِ الْمَفْقُودِ مِنْ كِتَابِ (المُعْرَبِ) لِابْنِ جَنِّي، وَيَتَمَيَّزُ بِأَنَّهُ:

- يَتَّبِعُ تَرْتِيبَ (المُعْرَبِ) فِي الْغَالِبِ مِنْهُ.

- صَرَّحَ الْعُبَيْدِيُّ بِأَنْ جُلَّ مَا تَضَمَّنَهُ كِتَابُهُ فِي (القَوَائِي) هُوَ عَنِ ابْنِ جَنِّي، فَقَالَ^(٦٦):

«وَقَالَ ابْنُ جَنِّي فِي أَوَّلِ كِتَابِ (المُعْرَبِ): عِلْمُ الْقَوَائِي...». ثُمَّ قَالَ: «إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَتَقُولُ: نَحْنُ نَذْكَرُ أَكْثَرَ مَا ذَكَرَهُ فِي كِتَابِ



(المُعَرَّب) الْمُحْتَجَ إِلَيْهِ فِي شَرْحِ هَذَا النَّظْمِ، مَعَ زِيَادَاتٍ مُقْتَبَسَةٍ مِنْ بَعْضِ عُلَمَاءِ هَذَا الْفَنِّ، مُضَافًا إِلَيْهَا مَا يَجِيءُ فِي خَاطِرِنَا ...» .
- ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِ الْكِتَابِ: «أَقُولُ: وَاعْلَمْ أَنَّ خُلَاصَةَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ جِنِّي فِي كِتَابِ (المُعَرَّب) فِي شَرْحِ (كِتَابِ الْقَوَائِي) لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ أَوْرَدْنَاهَا فِي شَرْحِ هَذِهِ الْأَبْيَاتِ (٦٧)؛ لِأَنَّ النَّظْمَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَشَارَ فِي نَظْمِهِ لِمَا ذَكَرَاهُ» .

- يَبْدَأُ بَعْضَ الْفِقْرَاتِ بِكَلَامِ ابْنِ جِنِّي مِنْ دُونِ التَّصْرِيحِ بِذَلِكَ، لِمَا تَقَدَّمَ .
- يَذْكُرُ أَصْلَ اشْتِقَاقِ التَّسْمِيَةِ مِمَّا حَكَاهُ ابْنُ جِنِّي فِي (بَابِ الْاِشْتِقَاقِ)، ثُمَّ يُنْبِئُهَا بِشَرْحِ ابْنِ جِنِّي عَلَى كَلَامِ الْأَخْفَشِ .

- يَصْرُحُ بِعِبَارَةٍ: (قَالَ ابْنُ جِنِّي)، وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ)، وَفِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ يَسْتَأْنِفُ النِّقْلَ بِعِبَارَةٍ (ثُمَّ قَالَ ابْنُ جِنِّي)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى اخْتِصَارِهِ لِكَلَامِ ابْنِ جِنِّي، وَتَصَرُّفِهِ فِي النَّصِّ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ، كَقَوْلِهِ: «وَمَنْ قَالَ بِأَنَّ مَذْهَبَ (قَطْرَب) بَاطِلٌ لِأَنَّ الْقَافِيَةَ مُؤَنَّثَةٌ وَالرُّوْيِيَّ مُذَكَّرٌ»، فَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ قَوْلُ ابْنِ جِنِّي، ثُمَّ قَالَ بَعْدَهُ: «قَالَ ابْنُ جِنِّي: «مَزْدُودٌ، ...» .

- وَجُودُ نُصُوصٍ فِي الْأَصْلِ الْمَخْطُوطِ نَقَلَهَا الْعُبَيْدِيُّ مِنْ دُونِ أَنْ يَمْهَدَ لَهَا بِعِبَارَةٍ بِ (قَالَ ابْنُ جِنِّي) وَمَا شَابَهَا، وَذَلِكَ أَنَّهَا فِي الْعَالِبِ تَكُونُ مَسْبُوقَةً بِكَلَامِ لابن جِنِّي .
- تَطَابُقُ النُّصُوصِ الَّتِي أَوْرَدَهَا الْعُبَيْدِيُّ

عَنِ ابْنِ جِنِّي مَعَ تِلْكَ الَّتِي فِي الْكُتُبِ الْأُخْرَى، وَكَانَ بَعْضُهَا مُخْتَصَرًا .

- نَقَلَ الْعُبَيْدِيُّ عَنْ غَيْرِ ابْنِ جِنِّي كَلَامًا مُصَرِّحًا بِذَلِكَ، كَمَا: (وَقَالَ غَيْرُهُ ...)، وَ (وَقَالَ الْمُطَرِّزِيُّ ...)، وَ (وَقَالَ التَّبْرِيذِيُّ ...). فَاْمْتَاَزَ كَلَامُ ابْنِ جِنِّي عَنْهُمْ .

- إِذَا أَرَادَ سَرَدَ مَا جَاءَ فِي خَاطِرِهِ فَإِنَّهُ يَبْدَأُ قَوْلَهُ بِ: (أَقُولُ: ...)، إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً عَلَى غَيْرِ عَادَتِهِ .

- فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ يَدْخُلُ تَعْلِيْقُهُ عَلَى آيَاتِ (السَّائِيَةِ) ضَمْنَ كَلَامِ ابْنِ جِنِّي، مُشِيرًا إِلَى مَا قَصَدَهُ رُكْنُ الدِّينِ السَّائِي (ت ٧٤٩ هـ) فِي مَنْطُومَتِهِ، وَقَدْ اسْتَنْبَيْتَاهَا مِنَ الْمُسْتَدْرِكِ .

- يَنْقُلُ نُصُوصًا طَوِيلَةً عَنِ ابْنِ جِنِّي، لِذَلِكَ اخْتَلَطَ الْأَمْرُ أحيانًا قَلِيلَةً فِي تَحْدِيدِ انْتِهَاءِ قَوْلِ ابْنِ جِنِّي. فَمِنْ ذَلِكَ فِي حَدِيثِهِ عَنِ (الْمُتْعَدِي) وَ (الْغَالِي)، فَبَعْدَ أَنْ نَقَلَ نُصُوصًا عَنِ ابْنِ جِنِّي مُصَرِّحًا بِذَلِكَ، حَتَمَ كَلَامَهُ بِقَوْلِهِ (٦٨): «...» .

وَالْمُتْعَدِي أَسْهَلُ مِنَ الْغَالِي؛ لِأَنَّ الْمُتْعَدِي لَا يَكُونُ -إِلَّا بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ، وَالْغَالِي يَكُونُ بِهِمَا وَبِالنُّونِ، وَبِالنُّونِ أَكْثَرُ. وَلَا بُدَّ فِي الْكَلَامِ مِنْ حَرْفِ الْمَدِّ أَوْ بَعْضِهِ، أَيِ الْحَرَكَاتِ. وَيَخْلُو عَنِ النُّونِ كَثِيرًا؛ وَلِأَنَّ حَرْفَ الْمَدِّ إِذَا وُجِدَ مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ حَكَمَ بِزِيَادَتِهِ إِلَّا فِي نَحْوِ: (صَيْصِيَّةً)، وَلَا كَذَلِكَ النُّونُ (كَعَنْبَرٍ)، وَ (عَنْتَرٍ) - وَهُوَ الذَّبَابُ الْأَزْرَقُ -؛ وَلِأَنَّ النُّونَ أَنْقَلُ مِنَ حُرُوفِ الْمَدِّ» .

وَهَذَا النَّصُّ -بِتَصْرُفٍ- هُوَ كَلَامُ ابْنِ جِنِّي،
الَّذِي حَتَمَ بِهِ ابْنُ جِنِّي حَدِيثَهُ عَنِ (الْمُتَعَدِّي)
وَ(الْغَالِي)^(٦٩).

هـ - (الْوَافِي بِمَعْرِفَةِ الْقَوَافِي)، لِشَهَابِ الدِّينِ
الأَصْبَحِيِّ العُنَابِيِّ (ت ٧٧٦ هـ):

نَقَلَ العُنَابِيُّ عَنِ ابْنِ جِنِّي فِي نَحْوِ ثَلَاثَةِ عَشَرَ
مَوْضِعًا مُصَرِّحًا بِذَلِكَ، حَتَّى إِنَّهُ نَقَلَ مُعْظَمَ
(بَابِ الإِيطَاءِ)، إِلا أَنَّ النُّصُوصَ الَّتِي مِنْ غَيْرِ
عَزَوْا إِلَى ابْنِ جِنِّي أَكْثَرَ مِنْ تِلْكَ.

وَعَلَى عَكْسِ ابْنِ جِنِّي الَّذِي فَصَّلَ فِي كِتَابِهِ هَذَا
بَيْنَ شَرْحِهِ عَلَى كَلَامِ الأَخْفَشِ وَبَيْنَ قَوْلِهِ فِي
(الاشْتِقَاقِ)، انْتَهَجَ العُنَابِيُّ -كَمَا فَعَلَ غَيْرُهُ-

الجَمْعَ بَيْنَ قَوْلِي ابْنِ جِنِّي فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ،
فَذَكَرَ اشْتِقَاقَ اللَّفْظِ فِي آخِرِ البَابِ فِي الغَالِبِ،
كَقَوْلِ العُنَابِيِّ^(٧٠): «وَإِنَّمَا سُمِّيَ مُنْعَدِّيًّا لِأَنَّ
هَذَا الحَرْفَ -الَّذِي هُوَ الواوُ وَالْيَاءُ- قَدْ تَجَاوَزَ
قَدْرَ الحَاجَةِ، لِأَنَّهُ أَتَى بَعْدَ تَمَامِ البَيْتِ وَكَمَالِ
وَزْنِهِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: (رَجُلٌ مُتَعَدِّ)، أَيُّ مُتَجَاوِزٍ
لِلوَاجِبِ، وَيُقَالُ لِمَنْ تَعَدَّى طَوْرَهُ: هَذَا تَجَاوَزَ
لِلْحَدِّ، وَخُرُوجٌ عَنِ الوَاجِبِ؟!».

و- (العُيُونُ العَامِرَةُ عَلَى حَبَايَا الرِّامِرَةِ)، لِلبَدْرِ
الدَّمَامِينِيِّ (ت ٨٢٧ هـ):

وَلَيْسَ ثَمَّةَ اخْتِلَافٍ كَبِيرٍ عَنِ سَابِقِيهِ، إِلا أَنَّ
الدَّمَامِينِيَّ يَمْتَأَزُ عَنْهُمْ بِتَحْدِيدِ انْتِهَاءِ النَّصِّ
الْمَنْقُولِ. فَهُوَ أَيْضًا يَجْمَعُ بَيْنَ كَلَامِ ابْنِ جِنِّي
ذِي الفِكْرَةِ الوَاحِدَةِ، أَوْ الفِكْرَتَيْنِ المَتَوَاشِجَتَيْنِ،

كَحَدِيثِهِ عَنِ (الرَّوِيِّ) وَ(الْمَجْرِي)، فَبَدَأَ بِقَوْلِهِ:
«قَالَ ابْنُ جِنِّي: أَحُوِّطُ مَا يُقَالُ فِي حَرْفِ الرَّوِيِّ أَنْ
جَمِيعَ حُرُوفِ المُعْجَمِ تَكُونُ رَوِيًّا...»، إِلَى أَنْ قَالَ:
«وَلَا شَيْءٌ يَقُومُ فِي اسْتِخْرَاجِ عِلْمِهِ مَقَامَهَا»، وَأَعْقَبَهُ
بِعِبَارَةٍ: (انْتَهَى كَلَامُهُ).

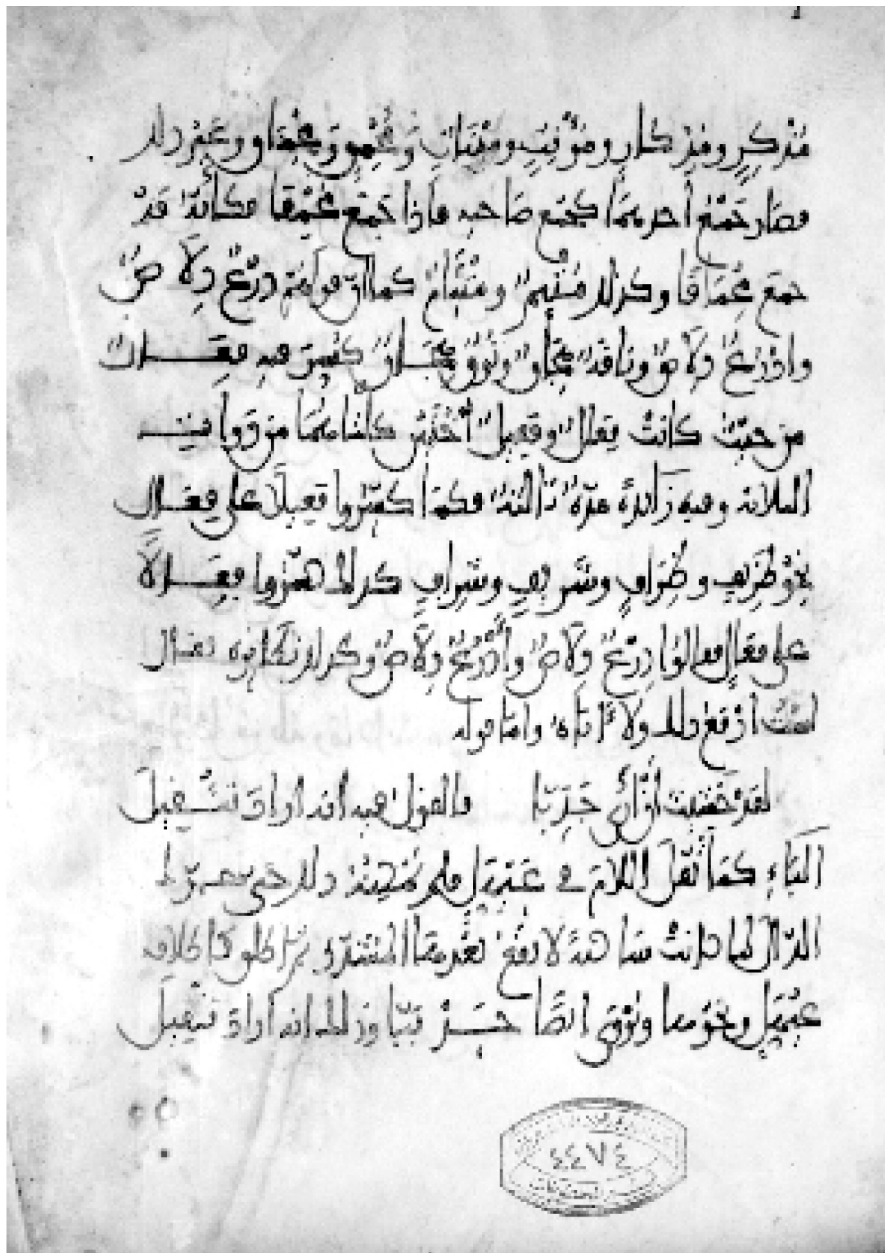
ثُمَّ أَعْقَبَهُ بِاشْتِقَاقِ تَسْمِيَةِ (الرَّوِيِّ)، وَلَمْ يَعْزُهُ إِلَى
ابْنِ جِنِّي؛ ثُمَّ تَلَاهُ بِالحَدِيثِ عَنِ (المَجْرِي)، وَإِيرَادِ
الشَّوَاهِدِ عَلَى ذَلِكَ، مِنْ دُونِ التَّصْرِيحِ بِأَنَّهُ يَنْقُلُ عَنِ
ابْنِ جِنِّي، ثُمَّ قَالَ: «وَإِنْ كَانَ سَبِيحِيهِ قَدْ قَالَ هَذَا بِأَبِ
مَجَارِي أَوْ آخِرِ الكَلِمِ مِنَ العَرَبِيَّةِ...»، وَهَذَا النَّصُّ
الأَخِيرُ بِتَمَامِهِ عَنِ ابْنِ جِنِّي، وَلَمْ يَعْزُهُ الدَّمَامِينِيُّ
أَيْضًا.

وَمِمَّا اشْتَرَكْتَ فِي نَقْلِهِ المَصَادِرُ الأَنفَ الذُّكْرَ جَمِيعًا
مَاجَأً فِي بَابِ الرَّوِيِّ^(٧١) مِنْ شَرْحِ ابْنِ جِنِّي عَلَى قَوْلِ
أَبِي الحَسَنِ^(٧٢): «وَجَمِيعَ حُرُوفِ المُعْجَمِ تَكُونُ
رَوِيًّا...».

وَمِنْ المُشْتَرَكِ أَيْضًا قَوْلُهُ فِي (النَّفَازِ)^(٧٣): «وَإِنَّمَا
سُمِّيتْ نَفَاذًا لِأَنَّهَا أَنْفَذَتِ الوَصْلَ إِلَى الخُرُوجِ. وَلَيْسَتْ
الهِاءُ بِأَصْلٍ فِي حُرُوفِ الوَصْلِ، لِأَنَّهَا مُتَحَرِّكَةٌ، فَقَدْ
جَعَلْتَهَا هَذِهِ الحَرَكَةَ بِمَنْزِلَةِ حَرْفِ الرَّوِيِّ. فَالْخُرُوجُ
لِلهِاءِ بِمَنْزِلَتِهَا مِنْ حَرْفِ الرَّوِيِّ، وَلَا يَجُوزُ اخْتِلَافُ
ذَلِكَ، وَلَمْ يَأْتِ عَنْهُمْ، كَمَا جَاءَ اخْتِلَافُ المَجْرِي».

فَقَوْلُهُ: (وَلَا يَجُوزُ اخْتِلَافُ ذَلِكَ، وَلَمْ يَأْتِ عَنْهُمْ،
كَمَا جَاءَ اخْتِلَافُ المَجْرِي)، هِيَ عِبَارَةٌ ابْنِ جِنِّي فِي
(مُخْتَصَرِ القَوَافِي) أَيْضًا^(٧٤).





صورة الورقة الأولى (١/أ) من مخطوط (المعرب) بالترتيب المحفوظ



وهو قوله **صِرْتُمْ مَعْتَبَةً لِلنَّاسِ**
إِنْ مِثْلُ يَأْتِيهِمْ اشتقاقاً معاً **وَعَا كِلَاتَا رَبِّهَا وَسَمَّعَا**
لِخَيْرِ خَيْرَاتِي وَإِنْ شَرَّأْتَا **وَلَا أُرِيدُ الْعُسْرَ إِلَّا أَوْسَرًا**
 وكما مر معنا أنه فراكفاً وإن خالف مخرجي الزوج وهذا العيب
 والمزعة وخون عظم أن يكون لم يجمع وحمل الألف الأخرى مع الورد وأن
 كانت راءة وزلت أنه أراد وأن شراً عين شراً ولا أريد العسر إلا أن
 تشاء ومثله المشهور معاً **الآتَا تَلَا قَا** فإزاحة العاء والشاء
 إليها كما سلا لنا حاجة الوزن إليها فصارت **قَا** وتنا ثم لم يذهب
 الوزن بل انقصران الوزن الرد في آخره فإزاحة الألف القائلين
 ثم جرت **الآتَا تَلَا قَا** فصار **قَا** وفتاً ولم
 يجرى التناهي كما تقول إذا سميت رجلاً **بِلَا لَوَا** وبتراً **بِأَلَا**
 لأنه ضل الوزن جرت **الآتَا** والعلة حمزة وحمل الألف الأخرى
 راءة وإن كانت راءة وزلت أنه رغب في تجميع الكلمة وتباً لها

صورة الورقة الأولى (٤٦/أ) من مخطوط (المعرب) بترتيب التحقيق





صورة الورقة الأخيرة من مخطوط (المعرب)



وَيُضَافُ إِلَى تِلْكَ الْمَصَادِرِ، مَصَادِرُ أُخْرَى قَلَّ النُّقْلُ فِيهَا، وَنَقَلَ بَعْضُهُمْ عَمَّنْ سَبَقَ ذِكْرُهُ، وَأَهْمُهَا: (لِبَابِ الْأَلْبَابِ فِي شَرْحِ أَنْبَاءِ الْكِتَابِ) لابنِ بَنِينَ الدَّقِيقِيِّ (ت ٦١٣هـ)، و(مَعْيَارُ النَّظَارِ) لِلزَّنْجَانِيِّ (ت ٦٦٠هـ)، وَ(نَهَايَةُ الرَّاعِبِ فِي شَرْحِ عَرُوضِ ابْنِ الْحَاجِبِ) لِلأَسْنَوِيِّ (ت ٧٧٢هـ)، وَ(نَظْمُ الدَّرَرِ فِي تَنَاسُبِ الْآيَاتِ وَالسُّورِ) لِلْبِقَاعِيِّ (ت ٨٨٥هـ) وَ(رَفْعُ حَاجِبِ الْعُيُونِ الْغَامِزَةِ) لِلدَّجِيِّ (ت ٩٤٧هـ)، وَ(الكَافِي الْوَافِي بِعِلْمِ الْقَوَافِي) لِلْعَصَامِيِّ (ت ١٠٣٧هـ)، وَتَاجُ الْعَرُوسِ لِلزَّبِيدِيِّ (ت ١٢٠٥هـ) - عَنْ ابْنِ سَيْدِهِ وَابْنِ مَنْظُورٍ. وَهُوَ مَا يَقْطَعُ بِأَنَّ كِتَابَ (المُعْرَبِ) لِابْنِ جَنِّي هُوَ الْمَنْهَلُ الَّذِي صَدَرَ عَنْهُ كُلُّ مَنْ كَتَبَ فِي عِلْمِ الْقَوَافِي. وَقَدْ خَلَا هَذَا الْكِتَابُ مِنْ ذِكْرِ بَعْضِ عُيُوبِ الشُّعْرِ، فَمَا كَانَ فِيهِ إِشَارَةٌ مِنْ ابْنِ جَنِّي ذَكَرْنَاهُ فِي الْحَاشِيَةِ، وَأَمَّا الْعُيُوبُ الْأُخْرَى فَلَمْ نَذْكَرْهَا، ذَلِكَ أَنَّ بَعْضَهَا سُمِّيَ فِي زَمَنِ تَالِ ابْنِ جَنِّي، وَبَعْضَهَا لَمْ يَنْفَعْ عَلَى ذِكْرِ لَهَا عِنْدَ ابْنِ جَنِّي، وَهِيَ مُسْتَوْفَاةٌ فِي الْمَطَانِّ وَمِنْهَا:

١- الإِصْرَافُ: وَهَذَا مِمَّا لَمْ يُسَمَّهِ ابْنُ جَنِّي، وَلَكِنَّهُ أَشَارَ إِلَيْهِ، وَصَرَّحَ بِذَلِكَ الْإِزْبِيلِيُّ، فَذَكَرْنَاهُ فِي الْحَاشِيَةِ فِي مَوْضِعِ الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ.

٢- الْإِجَازَةُ: كَذَا سَمَّاهَا الْخَلِيلُ، وَهِيَ عِنْدَ

بَعْضِهِمْ (الْإِجَازَةُ)، وَهِيَ تَقَابِلُ (الإِصْرَافِ) عِنْدَ آخَرِينَ، فَذَكَرْنَاهَا فِي الْحَاشِيَةِ فِي مَوْضِعِهَا^(٧٥).

٣- الإِضْجَاعُ: وَهُوَ مُرَادِفُ الإِكْفَاءِ عِنْدَ الْخَلِيلِ، وَالْإِقْوَاءِ، عِنْدَ ابْنِ سَيْدِهِ، وَفِي الْجُمْلَةِ: الإِضْجَاعُ فِي الْقَوَافِي هُوَ اخْتِلَافُ إِعْرَابِهَا. وَالْإِضْجَاعُ فِي بَابِ الْحَرَكَاتِ مِثْلُ الإِمَالَةِ وَالْحَفْضِ^(٧٦).

٤- الإِدْمَاجُ: وَيُسَمِّيهِ بَعْضُهُمْ (التَّضْمِينِ)^(٧٧).

● الهوامش:

- (١) كتاب (القوافي) للأخفش، مقدمة الأستاذ أحمد راتب النفاخ، رحمه الله، ص: ٢٧-٢٨.
- (٢) نقل ذلك عن ابن جني ابن خلف والبغداديين. ينظر: لباب الألباب: ١٤/أ، والخزانة: ٥: ٢٦٠.
- (٣) كتاب (القوافي) لسبيويه، حديث النسبية ودراسة المأثور، د. سيف بن عبد الرحمن العريفي، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد ١٢، ص: ١٥-٨٩.
- (٤) وهو: (كتاب القوافي وعللها)، نُشِرَ بتحقيق: د. حنا جميل حداد، مجلة آفاق الثقافة والتراث، السنة ١٧، العدد ٦٦، ٢٠٠٩م، ص: ١٤٧-١٩٣.
- (٥) وهو: (القوافي وما اشتقت ألقابها منه)، طبع بتحقيق: د. رمضان عبد التواب، ونُشِرَ في: حوليات آداب جامعة عين شمس، المجلد ١٣، ١٩٧٣م، ص: ١٨-١.
- (٦) وهو: (تلقب القوافي وتلقب حركاتها)، طبع الكتاب ضمن: (جزرة الحاطب وتحفة الطالب)، بتحقيق: ويليام رايت، ونُشِرَ في: ليدن، ١٨٥٩م.
- (٧) وهو: (الجامع في العروض والقوافي)، طبع



- بتحقيق: د. زهير غازي زاهد وهلال ناجي، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦ م.
- (٨) وهو: (القوافي)، نُشِرَ بتحقيق: د. عبد الحسين محمد جاسم الفتلي، مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد، العدد ٢١، ١٩٧٧ م. ص: ٣٥٣-٣٨٢.
- (٩) وهو: (الكافي في علم القوافي)، طُبِعَ بتحقيق: د. محمد رضوان الداية، دمشق، ١٩٦٨ م.
- (١٠) وهو: (المَوْجَزُ فِي الْقَوَافِي)، طُبِعَ ضَمَنَ: (ثَلَاثَةُ كُتُبٍ لِأَبِي الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيِّ)، بتحقيق: د. حاتم الزمان، دار البشائر، دمشق، ٢٠٠٢ م.
- (١١) اللزوميات ١: ٣٠.
- (١٢) الفهرست لابن النديم: ٧٦.
- (١٣) اللزوميات ١: ٣٠، والقوافي للحميري: ٢٥٦.
- (١٤) الفهرست لابن النديم: ٨٠.
- (١٥) الفهرست لابن النديم: ٨٥، وأسماء الكتب المتمم لكشف الظنون: ٣٩.
- (١٦) الفهرست لابن النديم: ١١٠، ومعجم الأدياء.
- (١٧) هو كتابه: (المُخْتَرَعُ فِي الْقَوَافِي). الفهرست لابن النديم: ١٠٧، وكشف الظنون ٢: ١٦٢٥.
- (١٨) هو كتابه: (الْوَافِي فِي أَحْكَامِ عِلْمِ الْقَوَافِي)، وقد ذكره ابن سيده في كتابه: المحكم ١: ٤٠، ٦: ٥٧٤، ١٠: ٣٥٦. وذكره الحاج خليفة باسم: (الوافي في علم القوافي). كشف الظنون ٢: ١٩٩٧.
- (١٩) هو كتابه: (مُخْتَارُ الْأَخْتِيَارِ فِي فَوَائِدِ مَعْيَارِ النَّظَارِ) فِي: المعاني، والبيان، والبدیع، والقوافي.
- (٢٠) طبع الكتاب مرتين، الأولى بتحقيق د. عزة حسن، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٠ م. والثانية بتحقيق العلامة أحمد راتب النفاخ، دار الأمانة، ١٩٧٤ م.
- (٢١) بغية الوعاة ٢: ٣٨٩. وَذَكَرَ الزَّبِيدِيُّ أَنَّهُمْ اثْنَا عَشَرَ. تاج العروس ١٧: ١٩٢ (خفش).
- (٢٢) حَگَاهُ عَنِ ابْنِ جَنِي فِي: رفع الحاجب: ١٢٢، والوافي للعبّيدِيّ: ٤٥٠، والعيون الغامزة: ٢٣٧.
- (٢٣) التمام: ١٨٦، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٧٥، ٢٢٣، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٩، ٣٠١، ٥٣٦، والخصائص ١: ٨٥، ٢: ١٠١، ٢٦٣، والمحاسب ٢: ٤٤، والفهرست: ١١٥، والمحكم ١: ٤٧، ٦: ٥٩٢، ٩: ٤٣٥، ١٠: ٥١٧، والمخصص ١: ٤٠، والمآخذ على شرح ديوان المتنبي ٥: ٣١٤، اللسان ١٠: ٣٤، ١٣: ١٦٥، والتذليل والتكميل ١: ٢٠٤، والوافي للعبّيدِيّ: ٤٥٠، ٥٦١، ٥٥٦، ٦٠٤، ٦١٤، ٦٢٠، ٦٥٣، ٦٩١، والتاج ٢٤: ٤٤٥، ٣٥: ٣٧.
- (٢٤) المحب والمحبوب ٣: ٣٥.
- (٢٥) التمام: ٤٣، ١٢٥، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٤٦، وفهرسة ابن خير الإشبيلي: ٢٨٤، والشعور بالعود: ١٦٧.
- (٢٦) معجم الأدياء ٤: ١٦٠٠، وإنباه الرواة ٤: ٣٣٨، والوافي بالوفيات ١٩: ٣١٤، ونظم الدرر في تناسب الآيات والسور ١١: ١١٢، وهديّة العارفين ١: ٦٥٢.
- (٢٧) معجم الأدياء ٤: ١٦٠٠، وإنباه الرواة ٤: ٣٣٦، ووفيات الأعيان ٣: ٢٤٧، وينظر: شذرات الذهب ٤: ٤٩٤، وكشف الظنون ٢: ١٣٧٧، وهديّة العارفين ١: ٦٥٢.
- (٢٨) تاريخ بغداد ١١: ٣١٠، ونزهة الألباء ١: ٢٤٤، والعيون الغامزة: ٢٣٧.
- (٢٩) تاريخ العلماء النحويين: ٢٤، وتاريخ الإسلام ٢٧: ٢٧٠، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ١٩٤، وبغية الوعاة ٢: ١٣٢.
- (٣٠) التمام: ١٨٦.
- (٣١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٠١، وينظر أيضاً الصفحات: ٧٥، ٢٢٣، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٩، ٥٣٦.
- (٣٢) الخصائص ١: ٨٥، ٢: ١٠١، ٢٣٦، والمحاسب ٢: ٤٤.

- (٢٣) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٦٠. الارتكاض: الاضطراب. يمطيك: يسهل لك امتطاءه.
- (٢٤) المنصف ١: ٢٢٤.
- (٣٥) ينظر ص: ١٨٤ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.
- (٣٦) ينظر ص: ٣١٩ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.
- (٣٧) المحب والمحبوب ٣: ٣٥.
- (٣٨) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٦٠.
- (٣٩) الْمُحْمِقُ: الضامر من الخيل، أو المحمق من الخيل: التي نتاجها لا يسبق. رجلٌ محمقٌ وامرأةٌ محمقٌ ومحمقةٌ: إذا كانت تلد الحمقى، ومعتادتها: محماقٌ. أدب الكاتب: ٣٣٠، والصحاح (حمق).
- (٤٠) امرأةٌ مُثْنَمٌ: إذا وضعت اثنتين في بطن واحد، ومثامٌ: إذا كان من عاداتها أن تلد كل مرة توأمين. وكذلك (مذكراً) و(مذكراً)، و(امرأةٌ مُثْنَاثٌ) و(مؤنث).
- أدب الكاتب: ٣٣٠.
- (٤١) الْأَثِيَّاتُ مُخْتَلَفٌ فِي نَسَبِهَا، وَهِيَ بِالرُّوَايَةِ الْمُثَبَّتَةِ لِحَكِيمِ بْنِ مَعِيَةَ التَّمِيمِيِّ فِي: المحكم ٢: ٢٦٧، واللسان (معي). ورواية الأولين:
- إِنْ شِئْتَ أَشْرَفْنَا كِلَانَا فَدَعَا اللَّهُ جَهراً رَبَّهُ فَأَسْمَعَا
مَنْسُوبَةً إِلَى لُقَيْمِ بْنِ أُوَيْسٍ فِي: نوادر أبي زيد: ٣٨٦،
ومعاني القرآن للزجاج ١: ٦٣، والإبانة للصحاري:
٢٩٦، ومنسوبة إلى نعيم بن أوس في: شرح الكتاب
للسيرافي ٢: ٢٢٧، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي
٢: ٢٧٧، والعمدة ١: ٣١٠، وإلى لقمان بن أوس
التميمي في: اللسان (معي). أقول: الرَّاجِحُ أَنَّ (نَعِيمَ)
إِنَّمَا هُوَ تَحْرِيفٌ (لُقَيْمِ)، وَهُوَ (لُقْمَانُ) نَفْسُهُ الَّذِي
ذَكَرَهُ ابْنُ مَنْظُورٍ، فَجَمِعَهُمْ مِنْ بَنِي رَبِيعَةَ بْنِ مَالِكِ
بْنِ زَيْدٍ مَنَاءَ التَّمِيمِيِّ.
- (٤٢) الوافي للعبيدي: ٦٨٧.
- (٤٣) التذييل والتكميل ١: ٢٠٣. وينظر: الحجة
للفارسي ٢: ١٣، والخصائص ٣: ١٥١ وما بعدها.
- (٤٤) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٢٣.
- (٤٥) الوافي للعبيدي: ٦٢٠.
- (٤٦) المحكم ١: ٤٧. وينظر: المخصص ١: ٤٠.
- (٤٧) صُحِّفَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَى (المُغْرِبِ) بِالغَيْنِ
المعجمة.
- (٤٨) المحكم ٩: ٤٣٥، ٦: ٥٩٢، ١٠: ٥١٧، وَصُحِّفَ
فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي إِلَى (المُغْرِبِ).
- (٤٩) المحكم ٢: ٣١٧، واللسان ١٥: ٣٨ (عدا)، والتاج
٣٩: ١٩ (عدو).
- (٥٠) القوافي للأخفش: ٤٢، ح ١.
- (٥١) المُعْرِبِ: ٢٦/أ.
- (٥٢) البيت لرؤية في: ديوانه: ١٠٤.
- (٥٣) المُعْرِبِ: ٢٨/أ.
- (٥٤) عن: الوافي للعبيدي: ٦٢٩.
- (٥٥) المُعْرِبِ: ٥٥/ب.
- (٥٦) المُعْرِبِ: ٢٧/أ.
- (٥٧) الكافي للتريزي: ١٥٦، مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ.
- (٥٨) هدية العارفين ١: ٣٩٩.
- (٥٩) البيت للعجاج في: ديوانه ١: ٢.
- (٦٠) وَهَذَا النَّصُّ نَقْلُهُ ابْنُ سَيْدِهِ وَالْعَبِيدِيُّ وَالِدَمَامِينِيُّ
عَنْ ابْنِ جَنِّي، فِي: المحكم ١٠: ٣٥٤-٣٥٥، والوافي
للعبيدي: ٥٧٩، والعيون الغامزة: ٢٤١.
- (٦١) الفصول في القوافي: ٤٨-٤٩.
- (٦٢) القوافي للإزبي: ٨٠-٨٤.
- (٦٣) القوافي للإزبي: ٨٤-١٠٤.
- (٦٤) القوافي للإزبي: ١٨٢-١٩٦.
- (٦٥) القوافي للإزبي: ٢٠٢-٢٠٣.
- (٦٦) الوافي للعبيدي: ٤٥٠.
- (٦٧) يعني أبيات (الساوية).
- (٦٨) الوافي للعبيدي: ٦٣٢.
- (٦٩) ينظر: المُعْرِبِ: ٢٨/ب.
- (٧٠) الوافي للعنابي: ١٣٧، وَهُوَ يَغْيِرُ عَزْوٍ إِلَى ابْنِ
جَنِّي. وينظر: المُعْرِبِ: ٢٨/أ.



- (٧١) وَهَذَا النَّصُّ الَّذِي اشْتَرَكَ فِي نُقْلِهِ جَمِيعُهُمْ مَعْرُوفٌ إِلَى ابْنِ جِنِّي فِي: المحكم ١٠: ٣٥٤-٣٥٥، واللسان ١٤: ٣٥٠-٣٤٩ (روي)، والوافي للعبّيدِّي: ٥٧٩-٥٨٢؛ والعيون الغامزة: ٢٤١-٢٤٢، وَبِتَصْرُفٍ وَبِعَيْرِ عَزْوٍ فِي: الكافي للتَّبْرِيزِيِّ: ١٥٠-١٥١، والفصول لابن الدّهان: ٤٨-٤٩، والقوافي للإزبيلي: ١٢٨-١٣٠، والوافي للعبّيدِّي: ٦٧-٧٣.
- (٧٢) القوافي للأخفش: ٧٧.
- (٧٣) فِي: الكافي للتَّبْرِيزِيِّ: ١٥٧، والفصول لابن الدّهان: ٧٨، والوافي للعبّيدِّي: ٦٣٦، وللعبّيدِّي: ١١٣-١١٤، وَجَمِيعُهُمْ بِعَيْرِ عَزْوٍ.
- (٧٤) مختصر القوافي: ٢٨.
- (٧٥) وينظر: الجرائم ٢: ٣٢٤، والشعر والشعراء ١: ٩٨، وقواعد الشعر: ٦٥، والعقد الفريد ٦: ٣٥٤، والصحاح (جوز)، والكافي للتَّبْرِيزِيِّ: ١٦٧، والوافي للعبّيدِّي: ٦٧٠، وللعبّيدِّي: ٢١٥.
- (٧٦) ينظر: العين: ١: ٢١٢، وتهذيب اللغة ١: ٢١٧، المحكم: ١: ٢٩٣، واللسان والقاموس والتاج (ضجع).
- (٧٧) ينظر: الفصول لابن الدّهان: ٩٤، والوافي للعبّيدِّي: ٦٨٢.
- قائمة المصادر
- الإبانة في اللغة العربية، الصحاري العوتبي (ت ٥١١هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة، وآخرين، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
 - أدب الكاتب، ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
 - أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون، رياض زاده الحنفي (ت ١٠٧٨هـ)، تحقيق: د. محمد التونجي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
 - إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٢م.
 - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا.
 - البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
 - تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، مجموعة من المحققين، دار الهداية.
 - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
 - تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، أبو المحاسن التنوخي (ت ٤٤٢هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
 - تاريخ بغداد وذيولها، الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
 - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هندواوي، دار القلم، دمشق، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى.
 - تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها، ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ)، ضمن: (جُرَزَةُ الحاطب وَتُحْفَةُ الطَّالِبِ)، تحقيق: ويليام رايت، ليدن، ١٨٥٩م.

- التمام في تفسير أشعار هذيل، ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وآخرين، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ/١٩٦٢م.
- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: حسن محمود هندراوي، وزارة الأوقاف، الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
- تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري الهروي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- الجامع في العروض والقوافي، أبو الحسن العروضي (ت ٣٤٢هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد وهلال ناجي، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦م.
- الجرائيم، ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد جاسم الحميدي، وزارة الثقافة، دمشق.
- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق/بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- الخصائص، ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية العامة، القاهرة، الطبعة الرابعة.
- ديوان العجاج (ت ٩٠هـ)، تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية، دمشق، ١٩٧١م.
- ديوان ربيعة بن العجاج (ت ١٤٥هـ)، ضمن: مجموع أشعار العرب، تحقيق: وليم بن الورد، طبعة مصورة عن طبعة ليدن، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٩م.
- رفع حاجب العيون الغامزة عن كنوز الرامزة في علمي العروض والقافية، شمس الدين الدلّجي (ت ٩٤٧هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد إسماعيل عبد الكريم، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق/بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
- شرح شواهد الشافية، عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- الشعر والشعراء، ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ.
- الشعور بالعور، صلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: د. عبد الرزاق حسين، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل ابن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- العقد الفريد، ابن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ابن رشيق القيرواني (ت ٤٦٣هـ)، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- العيون الغامزة على خبايا الرامزة، بدر الدين الدماميني (ت ٨٢٧هـ)، تحقيق: الحساني عبد الله، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٧٣م.

- الفصول في القوافي، ابن الدّهان النَّحْوِيُّ (ت ٥٦٩ هـ)، تحقيق: د. صالح بن حسين العايد، دار إشبيلية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ/١٩٩٨ م.
- فهرسة ابن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ/١٩٩٨ م.
- الفهرست، ابن النديم (ت ٤٣٨ هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧ هـ/١٩٩٧ م.
- القاموس المحيط، الفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ هـ/٢٠٠٥ م.
- قواعد الشعر، ثعلب (ت ٢٩١ هـ)، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٥ م.
- القوافي وَعَلَّهَا، المَازِنِيّ (ت ٢٤٨ هـ)، تحقيق: د. حنا جميل حداد، مجلة آفاق الثقافة والتراث، السنة ١٧، العدد ٦٦، ٢٠٠٩ م. ص: ١٤٧-١٩٣.
- القوافي وَمَا اشْتَقَّتْ ألقابها منه، المُبَرِّد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، حوليات آداب جامعة عين شمس، المجلد ١٣، ١٩٧٣ م. ص: ١-١٨.
- القوافي، أبو يعلى التَّنُوخِيّ (ت ٤٨٨ هـ)، تحقيق: د. محمد عبد الرؤوف، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٤ هـ/٢٠٠٣ م.
- القوافي، الأَخْفَش الأَوْسَط (ت ٢١٥ هـ)، تحقيق: الأستاذ أحمد راتب النَّفَّاح، دار الأمانة، الطبعة الأولى، ١٩٧٤ م.
- القوافي، الطَّيِّب بن علي التَّمِيمِيّ (ق ٤٤ هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد، العدد ٢١، ١٩٧٧ م. ص: ٣٥٣-٣٨٢.
- القوافي، علي بن عثمان الإزْبِلِيّ (ت ٦٧٠ هـ)، تحقيق: د. عبد المحسن القحطاني، الشركة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ/١٩٩٧ م.
- القوافي، نشوان الحميري (ت ٥٧٣ هـ)، تحقيق: محمد عزيز شمس، مجلة المجمع الهندي، المجلد ٨، ١٩٨٤ م. ص: ٢٣٧-٢٦٩.
- الكافي في العروض والقوافي، الخطيب التَّبْرِيْزِيّ (ت ٥٠٢ هـ)، تحقيق: الحساني عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٥ هـ/١٩٩٤ م.
- الكافي في علم القوافي، ابن السَّراج الشَّنْتَرِيْزِيّ (ت ٥٤٩ هـ)، تحقيق: د. محمد رضوان الدايدة، دمشق، ١٩٦٨ م.
- كتابُ (القوافي) لسيبويه، حديث النسبة ودراسة المأثور، د. سيف بن عبد الرحمن العريفي، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد ١٢، ص: ١٥-٨٩.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة (ت ١٠٦٧ هـ)، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١ م.
- لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب، ابن خلف (ت ٦١٣ هـ)، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، رقم: ٥٤٩.
- اللزوميات، أبو العلاء المعري (ت ٤٤٩ هـ)، تحقيق: منير المدني وآخرين، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢ م.
- لسان العرب، ابن منظور الإفريقي (ت ٧١١ هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤ هـ.
- المآخذ على شرح ديوان المتنبي، عز الدين الأزدي المَهْلَبِيّ (ت ٦٤٤ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العزيز المناع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٤ هـ/٢٠٠٣ م.
- المحب والمحبوب والمشموم والمشروب، السَّري بن أحمد الرِّفَاء (ت ٣٦٢ هـ)، تحقيق: مصباح غلانجي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٤٠٧ هـ/١٩٨٦ م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جُنِّي (ت ٣٩٢ هـ)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى

- للسُّوْن الإسلاميّة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيّده (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
 - مختصر القوافي، ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، دار التراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
 - المخصّص، ابن سيّده (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
 - معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
 - معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
 - المنصف، ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
 - المَوْجَز في القوافي، أبو البركات الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ)، ضمن كتاب: (ثلاثة كتب لأبي البركات الأنباريّ)، تحقيق: د. حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ٢٠٠٢م.
 - نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
 - نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، أبو بكر اليقاعي (ت ٨٨٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
 - النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ)، تحقيق ودراسة: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨٠م.
 - هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، وكالة المعارف الجليلية، إستانبول، ١٩٥١م.
 - الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
 - الوافي بمعرفة القوافي، شهاب الدّين الأصبجيّ العُنَابيّ (ت ٧٧٦هـ)، تحقيق: د. نجاة نولي، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
 - الوافي في العروض والقوافي، عبد الله بن عبد الكافي العُبَيْدِيّ (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: صباح يحيى باعامر، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربيّة، ١٤١٩-١٤٢٠هـ. (رسالة ماجستير)
 - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

Al-Ma'arab

(Rhymes book interpretation) For Al-Akhfash

By: Dr. Walid Mohammed Al-Sarkabi

College of Arts / University Of Hama / Syria

Abstract

The book (Rhymes) for Al-Akhfash the middle, Said Bin Masada (215 AH) originally for anyone who sought after him to put a book in the science of rhymes, So frequent references in the books for these whom came after him.

The difficulty found in this book by many of the ancient Arab scientists, some of them worked on interpreted it, The most prominent of them is Othman Bin Jaini (392 AH), which was explained it and revealed mysteries, And Simplified the issues of the science of rhymes and origins,

So he wrote a book he called (Al-Ma'arab), as some of them (or Al-Ma'arab in the rhymes) or (Al-Ma'arab in explaining the rhymes) at others.

This research deals with the history of writing this book, describes its manuscript and then the methodological work conducted by the researcher in achieving the book, as well as the sources obtained by the researcher.

